ظَاهِرَةُ التَّقَارُضِ فِى الدَّرْسِ النَّحْوِىِّ

دكتور

عَبد اللَّه أَحْمد جَادُ الكَريم

أستاذ النَّحو والصَّرف والعَروض المساعد
قسم اللغة العربيَّة - كُليَّة التربية للبَنات بجازان
المملكة العربيَّة السَّعوديَّة

الناشر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت : ٣٩٠٠٨٦٨

ظاهرةُ التَّقارض

في

الدَّرس النحوي

دكتور

عبد الله أحمد جاد الكريم

أستاذ النحو والصرف والعَروض المساعد

قسم اللغة العربية- كلية التربية للبنات

جازان - المملكة العربية السعودية

الناشر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة: ص.ب [illegible]

ت: ٣٩٠٠٨٦٨ - ٣٩١٩٣٧٧

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴾[طه:١١٤]

صدق الله العظيم

الطبعة الأولى١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

مكتبة الآداب (على حسن)

إهداء

إلى أستاذى العالم الجليل الأستاذ الدكتور:

محمد عبد المجيد الطويل

تحية إعزازٍ وإجلالٍ وتقديرٍ،

وفاءً بما لا سبيل إلى الوفاء به

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، خير مَنْ نطق بالضاد، وهَدَى البشرية إلى سبيل الرشاد؛ وكان للعالمَ خيرَ هاد، وخير مَنْ هدى العبادَ إلى الفلاح فى الدنيا ويوم الميعاد. . أمَّا بعد:

فالدرس النحوى بحرٌ زاخرٌ، بكثير من الظواهر وافرٌ، وبين أيدينا فى هذا الكتاب ظاهرة لغوية وجدنا صداها فى الدراسات النحوية وهى: **«ظاهرة التقارض فى الدرس النحوى»**، ولست أزعم أننى قد أخرجت هذا الموضوع من غياهب النسيان، فكان له حضور وكيان، لأطرحَ عليه من حلل التهذيب والبيان، ولكنَّ هذا موضوع قديم، وكثيرٌ من العلماء والنحاة به عليم؛ ولكنى حسبت أنَّه ينقصه الجمع والتبويب والتنظيم.

ومما لا شك فيه أننى استفدت من دراسات النحاة والعلماء السابقة، ومن آرائهم السديدة الفائقة، ولقد توفَّرتْ فى ذهنى أهدافٌ شتى صرفتُ جهدى المتواضع إلى تحقيقها، ومنها ما يلى:

* **أولا**: جمع شتات هذه الظاهرة بين دفتى دراسة واحدة، جمعًا نزعم فيه الترابط والتكامل، وإن لم يكن الجمعَ الكامل المانع؛ فالكمال لله وحده.

* **ثانيا**: تتبع ظهور مصطلح **«التقارض»** وتطوره، والبحث عن أسبابه، ودراسة أبوابه النحوية؛ ومعرفة علاقة التقارض بغيره من المصطلحات الأخرى، كذا تحرى علاقته بأصول النحو العربى، وغير ذلك الكثير كما سنرى.

* **ثالثا**: سرد ما تيسر لى من الشواهد النحوية المتنوعة على هذه الظاهرة، وتحليلها وتفنيد آراء النحاة والعلماء حولها.

وهناك أهداف فرعية شتى يمكن تحقيقها، أو الالتفاف حولها، أو الإشارة إليها فى ثنايا هذا الكتاب، هذا وقد جاءت خطة عمل هذا الكتاب فى ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة موجزة حول الدراسة وأهدافها، وذيَّلنا

الكتاب بخاتمة عن أهم نتائج هذه الدراسة ومعرفة مدى تحقق أهدافها، وهذه الخطة ستأتى على النحو التالى:

* **الفصل الأول**: (حول مصطلح التقارض).

وهو يقع فى ثلاثة مباحث هى:

- **المبحث الأول**: مصطلح التقارض، تعريفه، وتاريخ ظهوره وتطوره.
- **المبحث الثانى**: مصطلح التقارض وعلاقته بالمصطلحات الأخرى.
- **المبحث الثالث**: أسباب ظاهرة التقارض.

* **الفصل الثانى**: التقارض وأبوابه النحوية.

* **الفصل الثالث**: التقارض وعلاقته بأصول النحو العربى.

وبعد: فمن الجدير بالذكر أنَّ الدراسة قد اعتمدت على عدة مناهج علمية منها: **التاريخى**؛ الذى يظهر فى رصد ظهور مصطلح التقارض وتطوره فى الدرس النحوى، وكذلك **التحليلى**: وهذا المنهج يتجلى فى تحليل شواهد هذه الظاهرة فى أبواب النحو المختلفة، ومنها **النقدى**: الذى يظهر فى التعامل مع آراء النحاة والعلماء، والإدلاء برأينا وقت الحاجة إليه؛ رغبة فى الإسهام بدور فى دراسة هذه الظاهرة.

وقد جاءت الدراسة شاملة لكل الآراء قديمها وحديثها، دونما وقوف على رأى عالم دون غيره، أو مدرسة بعينها؛ فاستفدنا بلا شك من سيبويه، وابن السراج، وكذلك ابن هشام، والسيوطى، وابن جنى وغيرهم -رحمهم الله- ممن كان لهم نصيب فى دراسة هذه الظاهرة. والله نسأل أن ينفع بهذه الدراسة مَنْ شاء، إنَّه نعم المولى ونعم النصير.

د. عبد الله أحمد جاد الكريم

جازان- المملكة العربية السعودية

الفصل الأول

حول مصطلح التقارض

المبحث الأول

أولاً: تعريف التقارض لغةً واصطلاحًا

ثانيًا: تاريخ ظهور المصطلح وتطوره



* أولا: تعريف التقارض(*)

من المسلَّمات فى مـجال العلوم وضع تعريف لموضـوع الدراسة «ويؤثر عن أرسطو: أنَّه كان يقضى نصف وقته فى تعـريف مصطلحاته، فإذا فرغ من هذا استشعر بأنَّه قد حلَّ المسألة التى يبحث فيها»[1] وعليه فسوف نقوم بتقـديم تعريف لمصطلح التـقارض لغةً واصطـلاحًا؛ كى تسهل دراسـته، وذلك على النحو التالى:

* **التقارض لغةً**: نبحث عـن هذا اللفظ فى مادة (قـرض)؛ حيث يرى ابن فـارس أنَّ القاف والراء والضـاد أصل صحـيح وهو يدل على القطع، يقال: قـرضت الشىء بالمقراض، والقرض: مـا تعطيه للإنسـان من مالك لتُقْضَاه، وكأنه شىء قدْ قطعتَه من مالك.

والقراض فـى التجارة: هو من هـذا، وكأن صاحب المال قـد قطع من ماله طائفة وأعطاها مُقارضَةً ليتجر فيها.

ويقـال: إن فلانًا وفـلانًا يتـقارضَـان الثناء؛ إذا أثنى كل مـنهمـا على صاحـبه. وكأن المعنى: أنَّ كل واحـد منهما أقرض صـاحبه ثناءً كـقرض المال[2].

وفى اللسان[3]: هم يتـقارضـون الثناء بينهم، ويقـال للرجلين: همـا يتقارضان الثناء فى الخير والشر؛ أى يتجازيان. ومنه قول الشاعر:

يتقارضون إذا التـقوا فى موطنٍ ... نظرًا يُـزيلُ مـواطئ الأقـدام

ويقول الكميت:

يتـقـارض الحَـسَنُ الجـميلُ ... من التَّـآلـف والتَّـزاور

ومنه قول الشاعر:

(١) قصة الحضارة لديورانت: ٧/ ٤٩٦.

(٢) مقاييس اللغة مادة (قرض).

(٣) لسان العرب مادة (قرض).

إنَّ الغـنِىَّ أخــــو الغنـىِّ وإنما   يتـقـارضـان لا أخا للـمُقـتـر

وتقارضا الشـىء أو الأمر: تبادلاه[1]، وعلى ذلك فـإن المعنى اللغـوى للتقارض يدور حول التبادل بين الشيئين.

التقارض فى الاصطلاح:

على الرغم من التاريخ الطويل والحافل للدرس النحوى؛ إلاَّ أننا لم نجد تعريفًا لهـذا المصطلح إلا فى زمن متأخر نسبيّـاً. ونجد أن أول مَنْ تعرض لوضع تعريف لهذا المصطلح - على حد علمى- هو الزمـخشرى - رحمه الله- وذلك فى قوله: (واعلـم أنَّ (إلا) و(غير) يتـقارضان مـا لكل واحد منهما..)[2]، ثم جاء ابن يعيش ليشرح هذا التـعريف بقوله: (التقارض: هو أن كل واحد منهما - من الشيئين- يستعير من الآخر حكمًا هو أخص به..)[3].

وعليه فـيمكن أن نعـرِّف التقـارض بقولنا: (هو أن يتبـادل لفظان أهمَّ صفاتهما، ويجرى كل منهما مجرى الآخر عن طريق التضمين، أو الحمل على المعنى).

أو التقارض: (هو أن يجـرى أحد اللفظين مجرى الآخـر فى إعماله أو إهماله، والعكس صحيح).

ومن هنا نفهم أن التـقارض يرتبط بعلاقـة عضوية وطيـدة بمصطلحات نحوية ولغـوية أخرى منها: الإجراء والتـضمين والحمل على المعنـى وغير ذلك كما سنرى بعد قليل.

****

---

(١) المعجم الوجيز مادة (قرض).   (٢) شرح المفصل ٢/ ٨٨.

(٣) السابق نفـس الصفحـة، وينظر: الكشاف: ٢/ ٥٦٢، مـغنى اللبيب: ٥، الأشبـاه والنظائر ١/ ١٧٦.

ثانيًا: تاريخ ظهور المصطلح وتطوره

ظاهرة التقارض ككثيــر من الظواهر اللغوية والنحوية، وردت مظاهرُها وشواهدُها فى معظم المؤلفات اللغوية والنحوية؛ ولكن كما سبق الذِّكر لم يضع النحــاة تعريفًــا محددًا، أو مــصطلحاً علــمّياً إلاَّ فى وقت متــأخر؛ كعــادتهم مع مصطلحــات لغوية ونحــوية أخرى كثــيرة، وســوف نعرض لبعض العلمــاء لنعرف موقفــهم من مصطلح التقــارض وذلك على النحو التالى:

(١) التقارض عند سيبويه (ت ١٨٠هـ):

القارئ لــكتاب سيــبويه -رحــمه الله - يجــد شواهد ظاهرة التــقارض موجودة فيه، ولكنَّه لم يصــرحْ بمصطلح التقارض على النحو الذى عرفناه به منذ قليل، وقد كان تارة يعبر عنه بمصطلح: **الإجراء**، ومن ذلك قوله: «وليس» للنفى، وهى تجــرى مجرى (مــا) فى كل شىء»[١] ويقول أيضًا: (وقد يقع الشىء مــوقع الشىء، وليس إعرابه كــإعرابه)،[٢] وتارةً أخرى يعبــر عنه بمصطلح **التشبيه**، وفى هذا الشــأن يقــول عن (ما): (وأمَّــا أهل الحجاز فيشبهونها (بليس)؛ إذ كان معناها كمعناها)[٣].

ونراه يصرح عن بعض مظاهر التــقارض وشواهده بمصطلح **الحمل على المعنى**، أو **التضمين** وغير ذلك.

(٢) التقارض عند ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ):

تعرَّض ابن قتيبة لدراســة هذه الظاهرة، ولكنَّه تعرض لها بصورة ملفتة فى باب حروف الجر وذلك فــى كتابه (أدب الكاتب)، حيث عقــد لها بابًا سماه (باب دخول بعض الصفات مكان بعض)[٤].

---

(١) الكتاب: ٤/ ٢٣٣.
(٢) السابق: ٢/ ١٣٢.
(٣) السابق: ١/ ٥٧.
(٤) أدب الكاتب، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد ص ٣٩٤ وما بعدها.

وهو ما درسه غيرُه تحت عنوان: (نيابة حروف الجر بعضها عن بعض)، ومن نماذج ذلك لدى ابن قتيبة: التقارض بين حرفى الجر (إلى)، (فى) ومن شواهد ذلك لديه قول النابغة الذبيانى[1].

فلا تتركنى بالوعيد كأنَّنى   إلى الناس مطلىٌّ به القار أجربُ

والتقدير: (فى الناس)، ومن شواهد مجئ (فى) مكان (إلى) قوله تعالى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩].

والتقدير: (إلى أفواههم)[2]، وسوف نعرض لشواهد ابن قتيبة عن هذه الظاهرة فى باب حروف الجر، عند حديثنا عن التقارض فى الأبواب النحوية فيما بعد.

(٣) التقارض عند ابن السراج (ت ٣١٦هـ):

نجد أن ابن السراج قد ذكر بعض الشواهد النحوية على ظاهرة التقارض ودرسها، بَيْدَ أنه لم يتلفظ بمصطلح التقارض؛ كالعادة فى هذه الفترة من الدرس النحوى، ولاً نجده إلا مسايراً لما ذكره سيبويه من قبل، ومن شواهده فى هذا المضمار؛ حديثه عن التقارض بين (إلا) و(غير)؛ حيث يقول عن (غير): (وإنما أدخلوا فيها معنى الاستثناء فى كل موضع يصلح أن يكون صفةً، وكذلك (إلاَّ) أقاموها مقام (غير) إذا كانت صفة، كما أقاموا (غير) مقام (إلاَّ) إذا كانت استثناء..)[3].

ومن ذلك أيضًا قوله: (ما) تجرى مجرى (ليس) فى لغة أهل الحجاز، شبهت بها فى النفى خاصة لأنَّها نفى، كما أنها نفى..)[4].

وكل هذه الشواهد عدَّها النحاة والعلماء فيما بعد من صميم الحديث عن ظاهرة التقارض، دون أن يصرح ابن السراج بمصطلح التقارض.

---

(١) السابق: ٣٩٥.

(٢) أدب الكاتب: ٣٩٩.

(٣) الأصول: ١/ ٢٨٥.

(٤) السابق: ١/ ٩٢، ٩٤، ٩٧

٤- التقارض عند ابن جنى (ت ٣٩٢هـ):

لقد تعرض ابن جنى كسابقيه من العلماء والنحاة لشواهد ظاهرة التقارض ودرسها، وحلَّل كثيراً من هذه الشواهد، ولكن ليس ذلك تحت مسمى التقارض، بل نجده يورد مصطلحات أخرى كسابقيه متابعًا سيبويه وغيره، ولكن ابن جنى قد ركَّز دراسته حول ظاهرة التضمين التى نرى أنها أحد الروافد الرئيسة لظاهرة التقارض - كما سنرى- ومن الشواهد المشتركة بين التقارض والتضمين والتى أوردها ابن جنى وغيره قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] أى: عليها[١].

ومن المعروف أن ابن جنى قد ذكر الكثير عن التقارض بين بعض حروف الجر وتبادلها المواقع والمعانى وفنَّد - رحمه الله- آراء البصريين والكوفيين حول هذا الموضع. وسوف نعرض لذلك بإذن الله، كما تحدث ابن جنى عن الرافد الثانى من روافد التقارض وهو: «الحمل على المعنى» وعقد له بابًا فى الخصائص[٢].

٥- التقارض عند الزمخشرى (ت ٥٣٨هـ):

يُعد الزمخشرى هو أول مَنْ صرَّح بمصطلح التقارض بالمفهوم الذى ذكرناه فى تعريف المصطلح، ودلَّل على كلامه بشواهد متناثرة ويؤخذ كلامنا السابق - على حد علمنا- من قول الزمخشرى: (واعلم أنَّ (إلاَّ) و(غير) يتقارضان ما لكل واحد منهما..)[٣] ثم تتابع ذكر لفظ التقارض لدى النحاة والعلماء حتى يومنا هذا.

٦- التقارض عند ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)

لقد تابع ابن يعيش الزمخشرى فى كلامه عن ظاهرة التقارض ومن ذلك شرحه لكلام الزمخشرى السابق حيث يقول: (معنى التقارض: أن كل واحد منهما يستعير من الآخر حكمًا هو أخص به..)[٤]ويؤكد كلامه

(١) الخصائص: ٣١٧/٢.
(٢) الخصائص: ١٣٧/١.
(٣) شرح ابن يعيش: ٨٨/٢.
(٤) السابق: نفس الصفحة.

بذكر نموذج لذلك؛ حيث يقول: (فأصل (غير) أن يكون وصفًا، والاستثناء فيه عارض معارًا من (إلا). .)[1].

وبذلك أسهم ابن يعيش بنصيب وافر في دراسة ظاهرة التقارض، والتعريف بها في الدرس النحوى.

٧- التقارض عند ابن هشام (ت ٧٦١هـ):

من نافلة القول أن نذكر أن كتابى هذا قد اعتمد بصورة رئيسة على دراسة ابن هشام المصرى لهذه الظاهرة؛ حيث ختم - رحمه الله - سفره النفيس (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب) بفصل عقده للحديث عن ظاهرة التقارض فى كلام العرب ويرى - رحمه الله - أنَّ التقارض من مُلح كلام العرب[2].

وقد عرض ابن هشام لشواهد هذه الظاهرة فى الدرس النحوى واللغوى، وهو الرائد فى مجاله، وسوف نعرض لكل هذه الظاهرة فى حينها. ويحسب لابن هشام أنَّه أولُ مَنْ جمع شواهد هذه الظاهرة وشواردها ومظاهرها. فمن سبقه من النحاة كانت شواهدهم متناثرة غير مجتمعة حسب موضوع كل مؤلف وخطته، وكما رأينا بعضهم عرض للتقارض شواهد ومظاهر دون التلفظ بمصطلح التقارض ومنهم: سيبويه والفراء وابن السراج والمبرد والفارسى وابن جنى. ومنهم من عرفها، ولكن لم يجمع شواهدها وإن ذكر بعضها؛ نحو: الزمخشرى وابن يعيش وابن مالك. وجاء ابن هشام ليجمع بين النمطين ولا نغالى إذا قلنا: إن كلام ابن هشام حول هذه الظاهرة هو: العمدة والأكثر شمولية وتوضيحًا، كما كان لكلامه ودراسته لهذه الظاهرة عظيم الأثر فيمن جاء بعده إلى يومنا هذا.

٨- التقارض عند السيوطى (ت ٩٠٥هـ):

لقد عقد السيوطى - رحمه الله - فصلاً فى كتابه (الأشباه والنظائر)

(١) السابق: نفس الصفحة.

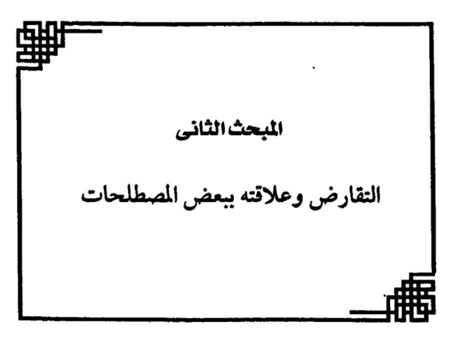
(٢) مغنى اللبيب: ٩١٦

سماه (تقارض اللفظين)[1] وفيه عَـرضَ لهذه الظاهرة وأبوابها وكـثيرا من شواهدها، والملفت للنظر هو أن السيوطى تابع ابن هشام فى دراسته حول هذه الظاهرة، ولا نبالغ إذا نعتنا دراسة السيوطى بأنها تلخيص لدراسة ابن هشام لها.

وبعد: فـقد عرضنـا عرضًا مـوجزًا لتاريخ ظهـور مصطلح التـقارض وتطوره فى الدرس النحـوى، وخلال تاريخـه هذا ارتبط بعلاقـات وطيدة بغيـره من المصطلحات والـظواهر اللغوية والنحـوية، وسوف نعـرض بعد قليل لهذا الأمر.

****

(١) الأشباه: ١/ ١٧٦.



المبحث الثانى

التقارض وعلاقته ببعض المصطلحات

* توطئة:

تتشابه الظواهر اللغوية وتترابط فيما بينها وذلك بعدة أوجه؛ لأنَّها تدور فى فلك علوم اللغة، فموضوعها: هو اللغة العربية؛ مفرداتها وتراكيبها، بيد أنَّ هذا الترابط لا يمنع أن تنماز كل ظاهرة لغوية عن غيرها بسمات خاصة لا تشاركها فيها الظواهر الأخرى، ومثل هذه السمات الخاصة هى التى تدفع الباحثين إلى دراسة كل ظاهرة بصورة مستقلة.

وبين أيدينا ظاهرة التقارض فى الدرس النحوى، والتى نرى أنها تستحق البحث والدراسة؛ لأن دراسة هذه الظاهرة وأمثالها تمكننا من معرفة كيفية تعامل العرب مع لغتهم والتركح فى أنحائها، كما تدلل على سعة اللغة العربية ومرونتها وتبين لنا جوانب شتى من جوانبها المضيئة التى بها فاقت لغات العالم قاطبة.. كما يتضح لنا خلال هذه الدراسات منهج النحاة وأساليبهم فى دراسة لغتهم وذودهم عنها، وكذلك معرفة العلاقة التكاملية بين العرب والنحاة وغير ذلك الكثير.

وبعد فقد سبق أن تناولنا تعريف التقارض بقولنا وهو: (أن يتبادل لفظان أهمَّ صفاتهما، ويجرى كل منهما مجرى الآخر عن طريق (التضمين أو الحمل على المعنى)،وعليه فمن واجبات الدراسة التعرض ولو بصورة موجزة لمصطلحى التضمين والحمل على المعنى؛ لما لهما من عظيم الأثر وجم الفائدة فى وجود التقارض اللغوى؛ وذلك لمعرفة مدى الترابط بين المصطلحات الثلاثة والفروق بينهم كى يتحرر بصورة جلية المقصود بمصطلح التقارض؛ كى تسهل دراسته وتتحد شواهده كما سنرى.

****

أولاً: التقارض والتضمين

التضمين: ظاهرة لغوية مشهورة فى الدرس اللغوى والبلاغى والنحوى والصرفى وغيرهم، وهو من الدلائل الرئيسية على سعة اللغة العربية ومرونتها، وحسن تصرفها، ودرب من دروب اختصارها. وما يهمنا هنا هو: العلاقة الوطيدة بين التقارض موضوع الكتاب وبين التضمين، وكى تتجلى لنا هذه العلاقة فمن الواجب التعرف على مفهوم التضمين كما تعرفنا على المقصود بمصطلح التقارض وذلك على النحو التالى:

*** التضمين فى الاصطلاح:**

من المعروف أنَّ للتضمين عدة تعريفات متقاربة قدمتها لنا دراسات عديدة حول هذه الظاهرة المهمة من أهمها: (**التضمين**: هو أن يتوسع فى استعمال لفظ توسعًا يجعله مؤديًا معنى لفظ آخر مناسب له؛ فيعطى الأول حكم الثانى فى التعدى واللزوم)[1]، وهوعند بعضهم «إشراب لفظ معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدى معنى الكلمتين»[2].

وينقل السيوطى عن الزمخشرى قوله: (إن الغرض من التضمين إعطاء مجموع معنيين و ذلك أقوى من إعطاءمعنى واحد)[3]، وعن كيفية وقوع التضمين يحدثنا ابن جنى قائلا: (اعلم أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بحرف آخر؛ فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر فلذلك جيء بالحرف المعتاد مع ما هو فى معناه)[4].

وكما مرَّ فالتضمين: سمة من سمات اللغة العربية وضرب من ضروب اتساعها ومرونتها فهو (من أشد وأدمث مذاهب العربية؛ وذلك أنه موضع

---

(١) الخصائص: ٢/٣٠٨، ٤٣٥.

(٢) مغنى اللبيب: ٢/٧٩١ (تح: محمد محيى الدين)، ينظر: حاشية الصبان: ٢/ ٩٥.

(٣) الأشباه والنظائر: ١/١٣.   (٤) الخصائص: ٢/٣٠٨.

يملك فيه المعنى عنان الكلام، فأخذه إليه ويصرفه بحسب ما يؤثره عليه)[1]، والتضمين كثير فى اللغة وذلك لأنه (وجد فى اللغة من هذا الفن شيءٌ كثير يخاطب به ولعله لو جُمع أكثره لا جميعه لجاء كتابًا ضخمًا. .)[2]، والمدقق النظر فى تعريف التضمين والتقارض يعرف أن اللفظ المتضمن، أو المتقارض كليهما له معنى أساس، ويقوم بعمل أو معنى إضافى، أو رهن سياق محدد. هذه الأمر جعل كثيرًا من العلماء يدرسون بعض الشواهد فى باب التضمين وفى باب التقارض؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١].

ويضاف إلى أوجه التشابه بين الظاهرتين؛ أنَّ المعنى يلعب دورًا مهمًا ورئيسًا فيهما، كما أنَّ التقارض مبناه على التضمين؛ فالتقارض ما هو إلاَّ تضمين من اتجاهين متقابلين؛ أى لفظ يتضمن معنى لفظ آخر، واللفظ الآخر يتضمن معنى اللفظ الأول، وهذا هو الفارق الدقيق بين التقارض والتضمين، وعليه فالتقارض أشمل من التضمين، ويعد التضمين رافدًا من روافد التقارض، وإذا كان التضمين من أدمث مذاهب اللغة على حد قول ابن جنى، فإن التقارض من مُلح كلام العرب. وإذا كان التضمينُ كثيرًا فى اللغة؛ فبطبيعة الحال التقارض كذلك، وعن التضمين يقول ابن جنى أيضًا: (وقد عرفت طريقهُ فإذا مر بك منه فتقبله وأنس به، فإنه فصلٌ فى العربية لطيف حسنٌ يدعو إلى الأنس به . .)[3].

ومما سبق يتضح لنا الترابط العضوى بين التقارض والتضمين: تعريفًا وشواهدًا واعتمادًا على المعنى وكثرة فى اللغة العربية وأهمية لا تساعها ومرونتها، وأداءً لدورها المنوط بها وغير ذلك الكثير ولكن كل ذلك لا يمنع الفروق بين الظاهرتين والمصطلحين كما ذكرنا. وسوف نتحدث الآن عن مصطلح آخر تربطه علاقات وطيدة أيضًا بالتقارض وهو مصطلح: الحمل على المعنى، وذلك على النحو التالى:

(١) المحتسب لابن جنى: ١/٥٢، وينظر: مغنى اللبيب، تح: محمد محى الدين: ٢/٦٠٩

(٢) الخصائص: ٢/٣١٠. (٣) الخصائص: ٢/٣١٠

* ثانيًا: التقارض والحمل على المعنى:

الحمل على المعنى: ظاهرة لغوية مشهورة أيضًا؛ فهو باب واسع فى اللغة العربية وهو (أكثر من أن يُحصى)[1]، وتربطه بالتقارض علاقةٌ عضوية أيضًا، وعليه وجب التعرف على هذا المصطلح على النحو التالى:

* الحمل على المعنى فى الاصطلاح:

هو: (أن يُعطى حكم الشىء ما أشبه فى معناه أو فى لفظه أو فيهما..)[2]، (أو هو حمل لفظٍ على معنى لفظٍ آخر. أو تركيبٍ على معنى تركيبٍ آخر)؛ لشبه بين اللفظين أو التركيبين فى المعنى المجازى؛ فيأخذان حكمهما النحوى مع ضرورة وجود قرينة لفظيَّة، أو معنوية تدل على ملاحظة اللفظ، أو التركيب الآخرين ويؤمن معها اللبس)[3].

ومن المقرر أنَّ (حمل الشىء على الشىء فى بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله)[4]، وعليه فإنَّ التقارض يعتمد على الحمل على المعنى فى أحيانٍ كثيرة، حيث يلعب المعنى، دوراً محورياً ومهمّاً فى ظاهرتى التقارض والحمل على المعنى و ذلك لأن العرب (يجرون الشىء مجرى الشىء إذا شابهه)[5]. ويكون فى الأعم الأغلب التشابه فى المعنى أو اللفظ، وعن ذلك يقول ابن جنى: (رأيت غلبة المعنى للفظ وكون اللفظ خادمًا للمعنى مشيدًا به، وأنه إنما جىء به له ومن أجله، وأمَّا غير هذه الطريقة من الحمل على المعنى وترك اللفظ، وتذكير المؤنث وتأنيث المذكر، وإضمار الفاعل لدلالة المعنى عليه، ... والحمل وغير ذلك حملاً عليه وتصوراً له، وغير ذلك مما يطول ذكره ويُمَلُّ أيسره؛ فأمرٌ مستقر ومذهبٌ غير مستنكر...)[6].

---

(١) الإنصاف لابن الأنبارى: ٢/ ٧٧٧.

(٢) مغنى اللبيب: ٢/ ٦٧٤، تح: محيى الدين.

(٣) الحمل على المعنى لأشرف مبروك - ماجستير بدار العلوم سنة ١٩٨٩م ص ٦.

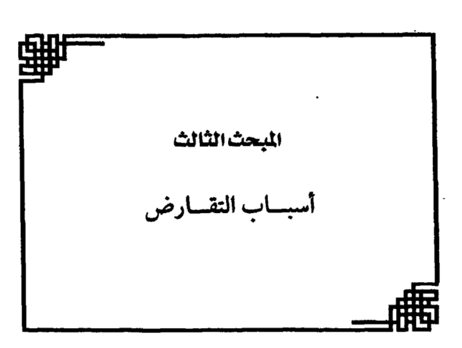
(٤) الإنصاف: ١/ ١٤٢.

(٥) السابق: ١/ ١٦٦.

(٦) الخصائص: ١/ ٢٣٧.

وعليه فقط اتضح لنا: مدى الترابط بين التقارض والحمل على المعنى في وجوه شتى: كالاعتماد على المعنى، وقيام اللفظ بمعنى آخر إضافة لمعناه الأساسى فى سياقٍ بعينه وكثرة التقارض والحمل على المعنى، كما أن بعض شواهد التقارض مبناها على الحمل على المعنى فهو من أهم روافده. وهذا بالطبع لا يعنى التطابق بين المصطلحين، أو الظاهرتين، فكل منهما له ما ينماز به عن الآخر ولا داعى للإطالة لوضوح الحالة.

****



المبحث الثالث

أسبـــاب التقـــارض

* توطئة:

من البدهى أنَّ لكل ظاهرة كونيــة أو لغوية أو غير ذلك سببًا أو مُـسببًا يُحدثها، وظاهرة التقارض كـغيرها من الظواهر اللغوية التى لاحظناها فى اللغة ودرجناها فى سلوك متحدثى اللغة العربية وشواهدها، وفى دراسات النحاة والبـاحثـين فيهـا، فجـاء دورنا المتواضع ونحن بصـدد دراسة هذه الظاهرة بخاصة بعـد أن تعرفنا على مصطلح التقـارض وحررناه، وتعرفنا تقريبًا على تاريخ ظهـوره وتطوره فى ثنايا الدرس النحوى. فمن الواجب علينا التـحرى لمعـرفة الأسبـاب المؤدية إلى هذه الظاهرة. ومن خـلال ما نعرفـهُ عن اللغة العربيـة، وسلوك أصحابـها حيالهـا توصلت - بإذن الله حسب علمى وجهدى - إلى سببـين رئيسيين يُحدثان هذه الظاهرة، ينبثق منهما مجموعة من الأسـباب الثانوية ذات الأثر البالغ فى حدوثها، وذلك على النحو التالى:

* السبب الأول: طبيعة اللغة العربية:

تنماز اللغة العـربية عن غيرها بطبـيعة خاصة؛ هذه الطبـيعة تكمن فى نشأتها وانتشارها، ثم جمعها فيـما بعد بهدف دراستها ووضع قواعد لها، تحميها وتحمى أصحابها من الانحـراف والوقوع فى الخطأ، كما تتميز لغتنا العربية بالمرونة والمطاوعة والسعة[1] وغير ذلك الكثير من الأمور التى كانت أسبابًا فى ظهـور التقارض فى اللغة وغيـره من الظواهر اللغوية الأخرى، وعن ذلك يقول ابن جنى: (وسـبب هذه الحمول والإضافـات والإلحاقات كثيرة؛ فهذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها من التركح فى أثنائهـا؛ أى التصـرف فى نواحيـها ووجـوها) لما يلابِسونه ويكـثرون استعـمالها من الكلام المنثـور والشعر الموزون والخطب والسجـوع، ولقوة

(١)الصاحبى: ٤١، ٤٦، المزهر للسيوطى: ١/ ٤٠٠، ٤٠٦.

إحساسهم فى كل شىء شيئًا وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يخالف مذهبهم..»[1].

وعليه فقد اجتمعت مجموعة من سمات اللغة المرتبطة بطبيعتها وتصرف أهلها بها؛ لكى تتسبب فى وجود ظاهرة التقارض اللغوى، ومن ذلك ما يلى:

أ- منهج جمع اللغة وتدوينها:

لقد بذل اللغويون والنحاة العرب - رحمهم الله جميعًا - كلَّ الطاقات والإمكانات المتاحة لديهم فى عصورهم لجمع شتات اللغة مفرداتها وتراكيبها، وأساليب أهلها، وتصرفهم فى نطقها، فجابوا الفيافى والقبائل والقفار والبطون وغير ذلك، متحمِّلين خلال ذلك كل الجهد والمشقة فى سبيل نصرة لغتهم ولغة كتاب ربهم؛ دستور دنياهم ودينهم، ومما لا شك فيه أن جهدهم هذا جهدٌ بشرىٌّ يعتريه القصور والنقص؛ فالكمال لله وحده وحسبهم أنهم اجتهدوا وأخلصوا فى سبيل ذلك النية والعمل الجاد، وقد وفقهم الله تعالى إلى حد بعيد شهد به علماء العربية قاطبة.

ولقد اعتمد منهج جمع اللغة وتدوينها على تحديد إطارين: أحدهما زمنى. والآخر: إطار مكانى[2]؛ **فالزمنى**: هو أخذ اللغة من قبائل عربية حتى نهاية القرن الرابع الهجرى بالنسبة للقبائل الموجودة فى وسط جزيرة العرب والضاربة فى البداوة والفصاحة، وحتى نهاية القرن الثانى الهجرى للقبائل التى على أطراف الجزيرة العربية والمتاخمة لبلاد غير عربية آنذاك أمثال الفرس والروم ومصر.. إلخ خوفًا من إصابة لغتهم بالانحراف، أو الهجنة لاختلاط أهل هذه القبائل العربية بغيرهم من أهل هذه البلاد الأعجمية.

وأمَّا بالنسبة للإطار **المكانى** ففيه حدَّد اللغويون قبائل عربية فصيحة دون

(١) الخصائص: ١/ ١٥، ينظر: التوهم عند النحاة للمؤلف: ٨٦.

(٢) ينظر: البحث اللغوى عند العرب: ٧٨.

غيرها. وعن هذا المنهج يقول السيوطى: «كانت قريش أجودَ العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعًا، وأبينها إبانة عمًّا فى النَّفْس. والذين نقلت عنهم اللغة العربية وبهم اقتدى ، وعنهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد؛ فإنَّ هؤلاءِ هم الذين عنهم أخذ أكثر ما أخذ، ومعظمه فى الغريب وفى الإعراب وفى التصريف، ثم هُذَيْل وبعض كنانة وبعض الطائفيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فلم يؤخذ عن حَضَرِىّ قط، ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف الجزيرة وبلادهم مجاورة لسائر الأمم التى حولهم ، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جُذام؛ لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قُضاعة وغسان وإياد؛ لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية، ولا من تغلب والنمر؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم للنبط والفرس، ولا من عبد القيس وأزد؛ لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من بنى حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم، والذى نقل اللغة واللسان العربى عن هؤلاء وأثبتها فى كتاب فصيَّرها علمًا وصناعة هم أهل البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب»[1].

ولكننا نجد أن مسلك اللغويين السابق قد أدى إلى جمع اللغة فى صورة خليط شمل كل مستويات اللغة: من الشعر، والنثر، ولغة العامة، جنبًا إلى جنب مع لغة الفصحاء والأعراب، وغير ذلك، كما نجدهم قد خلطوا بين كل هذه الأشياء لصياغة قواعد موحَّدة مطوَّرة[2]. تشمل كل هذا

---

(١) المزهر: ١/٢١١- ٢١٢- ينظر ، مقدمة ابن خلدون: ١٢٩- ١٣٠، البحث اللغوى عند العرب ٦٤.

(٢) من أسرار اللغة: ٣٩، ينظر : منهج النحاة العرب لتمام حسان: ٤٠ .

لخليط فأدى ذلك إلى خروج بعض النصوص عن القواعد النحوية التى صاغها النحاة لصيانة هذه اللغة؛ فلجأ النحاة إلى التأويل والتوهم(١) والقول بالحمل على المعنى، وخلافه.

والتقارض اللغوى كان نتيجةً لهذا الخلط بين مستويات اللغة، والذى أتاح للكلمات أن تتبادل مواقعها الإعرابية، أو تتبادل أهمَّ معانيها فيما بينها وبناءً على ما سبق ساهم منهج اللغويين فى ظهور ظاهرة التقارض فى اللغة والدرس النحوى.

ب - التعدد اللهجى داخل البنيان اللغوى:

لقد كان هذا التعدد نتيجة لمنهج جمع اللغة؛ حيث جُمعت اللغة ومفرداتها من لهجات قبائل العرب الكثيرة والمتباينة نوعًا مّا، وكان هذا الجمع يهدف إلى وضع دستور لغوى يراعيه العرب حيال تعاملهم مع لغتهم الشريفة المقدسة والتى من أجلها بذلوا الغالى والرخيص، وعن جهد النحاة فى هذا المضمار يقول ابن مضاء الأندلسى (٥٩٢هـ): (إنى رأيت النحويين - رحمة الله عليهم - قد وضعوا صناعة النحو لحفظ الكلام من اللحن وصيانته من التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التى أمُّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذى ابْتغوا. . .)(٢).

ولكنَّه من الجدير بالذكر أن نقول: إنَّ اللهجات قد ظهر صداها جليّاً فى ظاهرة التقارض، والشواهد على ذلك كثيرة كما سنرى بعد قليل عند عرضنا للأبواب النحوية لظاهرة التقارض، ومن أمثلة ذلك؛ أن أهل الحجاز يعملون (ما) عمل (ليس) فى الوقت الذى يهملها أهل تميم - ولا داعى هنا للإطالة عن اللهجات العربية وأثرها(٣). فأثرها واضح، ودورها رائد لا ينكر فى ظواهر اللغة ومظاهرها ومنها: ظاهرة التقارض.

---

(١) ينظر: التوهم عند النحاة للمؤلف. ط مكتبة الآداب القاهرة: ٢٠٠١ ص ١٠٨.

(٢) الرد على النحاة: ٨٠.

(٣) ينظر التفصيل فى كتابى: فى اللهجات العربية لإبراهيم أنيس، اللهجات العربية فى التراث لأحمد علم الدين الجندى.

ج- طبيعة بناء الشعر العربى:

لقد لعب الشعر العربى دوراً مهمّاً فى حياة العرب وتاريخهم ولغتهم، كما لعب دورًا رئيسًا فى تشييد قواعد النحو العربى، واعتمده النحاة أصلا رئيسًا من أصول الاستشهاد فى النحو العربى، وغيره من علوم اللغة العربية، ولم يحظَ الشعر بهذه المكانة وهذا الاهتمام إلاَّ لكونه ملاذ العرب وديوانهم؛ الذى أودعوا فيه مشاعرهم، وأيامهم، وقضاياهم، وغير ذلك، ونال الحظوة لدى عامة العرب بكافة مستوياتهم.

وما يهمنا هنا؛ هو معرفة أنَّ الشعر العربى له طبيعة بناء خاصة؛ من حيث التزام الوزن والقافية والنظام العروضى وغير ذلك من الأمور التى يجب على الشاعر العربى الالتزام بها، وفى سبيل الوفاء بهذا الالتزام تجاه الشعر قد يرتكب الشاعر خطأً نحوياً، أو صرفياً، وقد أباح النحاة للشعراء ارتكاب مثل هذا الخطأ المنضبط وعن ذلك يقول سيبويه: (اعْلَمْ أنه يجوز فى الشعر مالا يجوز فى الكلام)[(١)]، وهذه الظاهرة يسميها العلماء: الضرورة الشعرية[(٢)].

والمهم هنا أن هذه الطبيعة التى يمتاز بها الشعر العربى كانت سببًا من أسباب التقارض فى اللغة العربية، والشواهد على ذلك كثيرة كما سنرى، ومن ذلك ما قاله العلماء عن التقارض بين (لو) الشرطية و(إنْ) الشرطية ومن ذلك لديهم قول علقمة:[(٣)]

لو يشأْ طار به ذومَيْعة   لاحقُ الآطال نهدٌ ذو خصل

وذلك بجزم الفعل (يشأْ)، حيث عملتْ (لو) الجزم لإقامة الوزن؛ ومن ذلك إعطاء (إذا) حكم (متى) فى الجزم وذلك فى قول الشاعر:[(٤)].

استَغْنِ؛ ما أغناك ربُّك بالغنى   وإذا تُصبْك خصاصةٌ فتجمَّل

---

(١) الكتاب: ١/ ٨.

(٢) ينظر: الضرائر لابن عصفور، الضرورة الشعرية لمحمد حماسة عبداللطيف.

(٣) مغنى اللبيب: ٣٥٧، ٩١٥.

(٤) السابق: ١٢٧، ١٣١، ٩١٦.

فالشاهد فيه جزم الفعل (تصبْك) بعد (إذا) الشرطية فى ضرورة الشعر، ومن الشواهد المشهورة لديهم إعطاء (لن) حكم (لم) فى الجزم، وذلك فى قولِ الأعرابى مادحًا الحسين بن على:

* لن يـخبِ الآن مـن رجـــــائك مَـنْ

حـــــرَّك مـن دون بابـك الحلـقــــه *

فبعضم يراه مما سُكِّن فيه للضرورة الشعرية[1].

*** السبب الثانى: (التشابه بين اللفظين المتقارضين)**

لقد لعب التشابه بين اللفظين دورًا رئيسًا فى التقارض اللغوى وكثير من الظواهر اللغويـة، فمن الأصول المعـتبرة لدى العـرب أنهم «يجرون الشئ مجرى الشـئ إذا شابهه»[2]، ولكنَّ (حـــمل الشئ على الشـئ فى بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله)[3]، وأنواع التشابه بين كلمـات وألفاظ اللغة كثيرة؛ ولكن المهم لدينا هنا نوعان هما:

أ - **الشبـه الوضـعى**: والمقـصود به: هو أنْ يكون اللفظان المتـقارضـان متشـابهين فى وضعهما اللغـوى من حيث: عدد حروفهمـا بالتساوى، أو التقارب وكذلك التشابه من حيث: الإعراب، أو البناء وغيره.

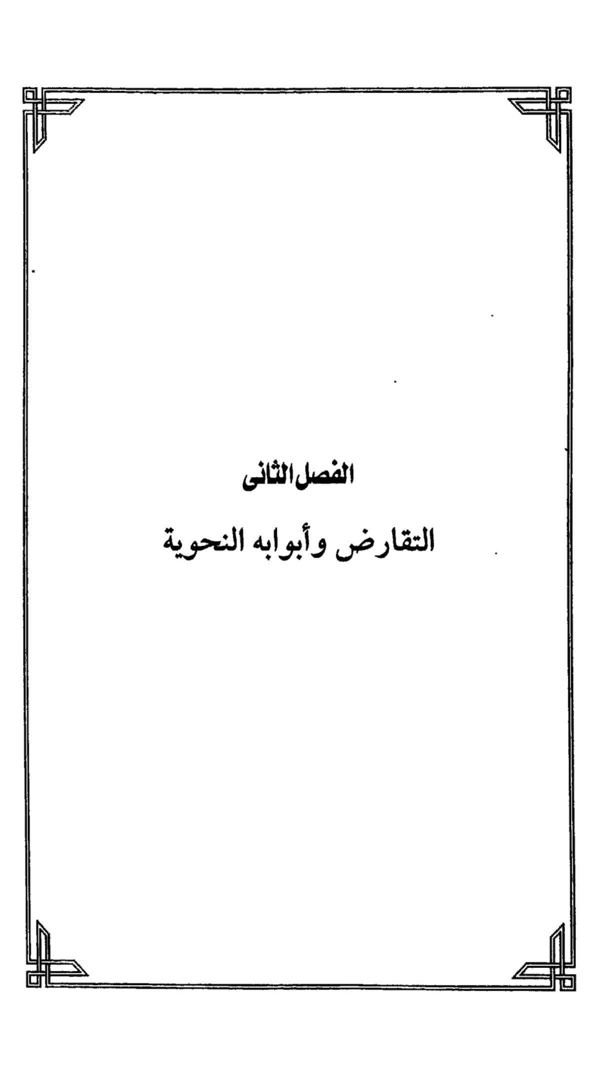
والشواهد عـلى ذلك كثيـرة كمـا سنرى ومن ذلك التقـارض بين (ما) و(إن)، وكذلك (عسى) و(لعل).. إلخ.

ب - **الشبه المعنوى**: ويقصد به: تشابه اللفظين المتقارضين فى المعنى كما حـدث بين (ما) و(ليـس)، (عسى) و(لعلَّ) كـمـا سنرى بعـد قليل عند عـرضنا للأبواب والشواهد النحـوية التى وردت فـيهـا ظاهرة التقـارض، ومثـال على ذلك قول سيـبويه عن (ما): (وأَمَّـا أهلُ الحجاز فيـشَبِّهـونها بليس؛ إذ كان معنـاها كمعناها)[4]. فالتـشابه فى المعنى: هو الـسبب فى وقوع التقارض بين(ما) و(ليس).

---

(١) السابق: ٣٧٥، ٩١٦، الدر المصون ١/ ١٥٤ - شرح الأشمونى ٣/ ٢٧٨.

(٢) الإنصاف: ١/ ١٦٦. (٣) السابق: ١/ ١٤٢. (٤) الكتاب: ١/ ٥٧.



الفصل الثانى

التقارض وأبوابه النحوية

* توطئة:

لقد شاعت ظاهرة التقارض فى الدرس النحـوى كما رأينا، وقد حررنا مصطلح التقـارض، وتعرفنا عليه وعلى أسبابه وعلاقـته بغيره. وآن لنا أن نتحقق من مدى شيوع هذه الظاهرة وتواجدها فى الدرس النحوى، وذلك من خلال تتـبع شواهدها فى أبواب النحـو العربى، ويمكننا تـلخيص أهمِّ الأبواب التى ورد بها شـواهد هذه الظاهرة، ثم نفصِّل القـولَ على النحو التالى:

١ - التقارض بين بعض حروف الجر.

٢ - التقارض بين (إلا) و(غير).

٣ - التقارض بين (إنْ) الشرطية و(لو) الشرطية.

٤ - التقارض بين (إذا) الشرطية و(متى) الشرطية.

٥ - التقارض بين (لن) و(لم).

٦ - التقارض بين (أن) المصدرية و(ما) المصدرية.

٧ - التقارض بين (أن) المصدرية و(الذى).

٨ - التقارض بين (ليس) و(ما) النافية.

٩ - التقارض بين (ليس) و(لا) النافية.

١٠- التقارض بين (عسى) و(لعل).

١١- التقارض بين (أفعل) التعجب و(أفعل) التفضيل.

١٢- التقارض بين (اسم الفاعل) و(الصفة المشبهة).

١٣- التقارض بين (إنَّ) و(ما).

١٤- التقارض بين (الفاعل) و(المفعول).

(١) التقارض بين بعض حروف الجر

لقد ظهرت ظاهرة **التقارض** بصورة جليَّةٍ فى هذا الباب مما يجعل النحاة والعلماء يفردون لها الفصول، ومن ذلك ما وجدناه لدى ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، حيث تناول ظاهرة **التقارض** بين حروف الجر فى باب أسماه: (باب دخول بعض الصفات مكان بعض)[١]، وكذا فعل الكثير من العلماء والنحاة مع التباين فى دراساتهم، هذا الأمر جعل ابن هشام يقول: (ولو ذكرت أحرف الجر ودخول بعضها على بعض فى معناه لجاء ذلك أمثلة كثيرة..)[١]، وتابعه السيوطى فى ذلك.

والحق إنَّ شواهد التقارض وبخاصة فى هذا الباب جاءت متناثرة ومتنوعة فى ثنايا كتب النحاة ومؤلفاتهم، وكما أسلفنا درسوها تحت مسميات أخرى: كالتضمين، أو الحمل على المعنى، أو الإجراء.. أو نحو ذلك، وفى كتابى هذا أحاول جاهدًا إثبات وجود ظاهرة التقارض من عدمه فى كلام العرب، وسوف أعرض لبعض الشواهد والأمثلة عليها؛ مراعيًا فى ذلك التنوع ما بين الشعر، والنثر، والقرآن الكريم، والحديث النبوى الشريف.. إلخ.

ويكون عرضنا لهذا الموضوع على النحو التالى:

* أولاً: صور للتقارض بين بعض حروف الجر

ونلخص هذه الصور والنماذج،ثم نفصِّل القول فيها على النحو التالى:

أولا: التقارض بين (فى) و(على).

ثانيًا: التقارض بين (من) و(عن).

ثالثًا: التقارض بين (من) و(على).

---

(١) أدب الكاتب: ٣٩٤.

(٢) مغنى اللبيب: ٩١٨، وينظر: الأشباه والنظائر: ١/ ١٧٦.

رابعًا: التقارض بين (على) و(اللام).

خامسًا: التقارض بين (عن) و(على).

سادسًا: التقارض بين (عن) و(الباء).

سابعًا: التقارض بين (عن) و(اللام).

ثامنًا: التقارض بين (على) و(الباء).

تاسعًا: التقارض بين (فى) و(الباء).

عاشراً: التقارض بين (فى) و(إلى).

.. وعلى النحو السابق يكون لدينا عشرون صورة من صور التقارض فى هذا الباب، تفصيلهم على النحو التالى:

*** أولاً: التقارض بين (فى) و(على):**

من المعروف أن (فى) للوعاء و(على) للاستعلاء، وقد ذكر النحاة والعلماء شواهد للتقارض فى هذا الموضوع وذلك فى صورتين:

أ - (فى) بمعنى (على):

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]. أى: على جذوع النخل[١]. ومن شواهد ذلك أيضًا قول عنترة[٢]:

بطلٌ كأنَّ ثيابه فى سرحه ... يُحذى نعال السبت ليس بتوأم

أى: على سرحه من طولها. ومنه أيضًا قول سويد بن أبى كاهل[٣]:

وقد صلبوا العَبْدىَّ فى جذع نخلةٍ ... فلا عطست شيبانا إلاَّ بأجدعا

أى: على جذع نخلة. ومن ذلك أيضًا قولك: (لا يدخل الخاتم فى

(١) الدر المصون: ٥/ ٤١ وينظر: الخصائص: ٢/ ٣٠٧.

(٢) أدب الكاتب: ٣٩٤، الدر المصون: ٥/ ٤١.

(٣) أدب الكاتب: ٣٩٤، وينظر: المقتضب: ٢/ ٣١٨-الكامل للمبرد: ٤٨٨، الخصائص: ٢/ ٣١٣ - الأمالى الشجرية ٢/ ٢٦٧ - البحر: ٦/ ٢٦١ - الدر ٥/ ٤١.

إصبعي)؛ أي: علـى إصبعي[1]، وقـولنا: غرَّد الطائرُ في الغـصن؛ أي: على الغصن.

ب - (على) بمعنى (في):

ومن شـواهد ذلك قوله تعـالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

أي: في ملك سليمان، أو في زمن ملك سليمان[2].

ومن الشـواهد أيضًـا قوله تعـالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [القصص: ١٥]. أي في حين غفلةٍ [3] .

ومن ذلك قولهم: (كان كذا على عهد فلان)؛ أي: في عهده[4].

ثانيًا: التقارض بين (من) و(عن):

ويقع هذا التقارض أيضًا في صورتين هما:

أ - (من) بمعنى (عن):

ومن شواهد ذلك قـوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٢]. أي: عن ذكر الله.

ومن الشواهد أيضًا قوله تعالى: ﴿أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ٤]:

ومن ذلك قـولنا: (أطعمـه من جوعٍ، وكـساه من عُـرْي، وسقـاه من العَيْمَة)[5].

---

(١) أدب الكاتب: ٣٩٤.

(٢) مغني اللبيب: ١٩١، وينظر: الدر المصون: ٣١٩/١ - أدب الكاتب: ٤٠٦.

(٣) مغني اللبيب: ١٩١.

(٤) أدب الكاتب: ٤٠٦.

(٥) الكتاب ٤/ ٢٢٧ .

كما يقال: (حدثنى فلان من فلان) بمعنى (عنه)، وقولنا: (لهيت من فلان) أى: عنه[1].

ب - (عن) بمعنى (من):

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِى يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾ [الشورى: ٢٥]. أى: من عباده[2].

ومن شواهدها أيضًا قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾ [الأحقاف: ١٦]. أى: منهم، والدليل أن (عن) بمعنى (من) ما ورد فى قوله تعالى: ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الآخَرِ﴾[المائدة: ٢٧].

وكذلك ما ورد فى قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ [البقرة: ١٢٧].

*** ثالثًا: التقارض بين (من) و(على):**

يقع أيضًا التقارض بين هذين الحرفين وذلك فى صورتين هما:

أ - (مِن) بمعنى (على):

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٧]. أى: على القوم، ويرى السمين الحلبى أنَّ (من) بمعنى (على)[3]، أو ضُمِّن الفعل (نصرناه) معنى الفعل (منعناه أو عصمناه)، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَمَن يَنصُرُنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ﴾ [غافر: ٢٩]، فلما ضُمِّن معناه تعدى تعديته، وقد يكون ذلك من باب (نصر) الذى بمطاوعه (انتصر)، وعن ذلك يقول الزمخشرى: سمعت هذليًا يدعو على سارق قائلاً: (اللَّهمَّ انصرهم منه)؛ أى: اجعلهم منتصرين منه[4].

ب - (على) بمعنى (من):

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾

---

(١) أدب الكاتب: ٣٩٧. (٢) مغنى اللبيب: ١٩٦.

(٣) الدر المصون: ٥/١٠١ - التبيان للعكبرى: ٢/ ١٣٥. (٤) الكشاف: ٢/ ٥٧٩.

[المطففين: ٢]؛ أى: من الناس[1].

(فعلى) و(من) هنا تعتقبان، وعن ذلك ينقل السمين الحلبى عن الفرَّاء قوله: «اكتلت على الناس: استوفيت منهم، واكتلت منهم: أخذت ما عليهم». وقيل: (على) بمعنى (من) كما ينقل قول الزمخشرى: لَمَّا كان اكتيالهم اكتيالا يضرهم، ويتحامل فيه عليه أبدل (على) مكان (من) للدلالة على ذلك[2].

ومن شواهد ذلك أيضًا قول صخر الغىِّ:

* متى ما تنكروها تعرفوها على أفطارها علقٌ نفيث *

أى من أفطارها[3].

*** رابعًا: التقارض بين (على) و(اللام):**

يتخذ التقارض بين هذين الحرفين مظهرين هما:

أ - (على) بمعنى (اللام):

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]؛ أى: لهدايته إيَّاكم، وتكون (على) بمعنى (لام) العلة، ولكن السمين الحلبى يرى أنَّ (المجاز فى الحرف: ضعيف)[4]، وبعضهم يرى أن (على) بابها من الاستعلاء؛ وإنما تعدى فعل التكبير بها؛ لتضمنه معنى الحمد كما يرى الزمخشرى، كأنه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم[5].

ومن الشواهد هنا أيضًا قول عمرو بن معديكرب:

* علام تقول: الرُّمحُ يُثْقِل عاتقى

إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرَّت *

(١) مغنى اللبيب: ١٩١ - ١٩٢. (٢) الدر المصون: ٦/ ٤٩٠.

(٣) أدب الكاتب: ٤١١. (٤) الدر المصون: ١/ ٤٧٠، وينظر: مغنى اللبيب: ١٩٠.

(٥) الدر المصون: ١/ ٤٧٠.

أى: لم تقول، ومنه أيضًا قول الراعى:

* رعته أشهرًا وخلا عليها فطار النّىُّ فيها واستنار *

أى: خلا لها[1]، ومن ذلك قولهم: (خرَّ على وجهه)[2].

أى: خرَّ لوجهه.

ب - (اللام) بمعنى (على):

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ سُجَّداً﴾ [الإسراء: ١٠٧]؛ أى: على الأذقان[3].

ومن الشواهد أيضًا قول الأشعث بن قيس:

* تناولت بالرمح الطويل ثيابه فخرَّ صريعًا لليدين وللفم *

أى: على اليدين والفم[4]، ومن ذلك قول الطِّرماح بن حكيم:

كأنَّ مُخوَّاها على ثفناتها مُعرَّسُ خَمْسٍ وَقَّعت للجناحن

أى: وقعت على الجناجن[5].

ويقال: سقط لفيه، بمعنى (على فيه).

* خامسًا: التقارض بين (عن) و(على):

من صور التقارض فى هذا الباب ما وقع بين (عن) و(على) ويتخذ ذلك صورتين هما:

أ - (عن) بمعنى (على):

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ﴾ [محمد: ٣٨]؛ أى: على نفسه[6]، وقيل: إنَّ الفعل (بخل وضن) يتعديان

---

(١) أدب الكاتب: ٤٠١.

(٢) الدر المصون: ١/٤٢٧.

(٣) الدر المصون: ٤/٤٢٧.

(٤) أدب الكاتب: ٤٠١.

(٥) السابق: ٤٠٢، الجناجن: مفرد جنجن؛ وهو عظام الصدر.

(٦) مغنى اللبيب: ١٩٦.

(بعلى) تارة و(بعن) أخرى، والأجود أن يكون حال تعديهما (بعن) متضمنين معنى: الإمساك[1]، وهناك من يرى أن ذلك قد يكون من باب تضمن الفعل (بخل) معنى نقيضه الفعل (تصدق)؛ حيث إن من أصولهم حمل النقيض على النقيض.

ومن شواهد التقارض هنا أيضًا قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي﴾ [ص: ٣٢]؛ أى: قدمته عليه. ومنه أيضًا قول ذى الإصبع:

* لاه ابنُ عمِّك لا أفضلت فى حسبٍ
عنِّى ولا أنت ديَّانى فتخزونى *

فالأشهر: أفضلت عليه[2]. ومن ذلك قول قيس بن الخطيم:

* لو أنك تلقى حنظلاً فوق بيضنا تدحرج عَنْ ذى سامه المتقارب *

ب - (على) بمعنى (عن):

ومن شواهد ذلك قول قحيف بن سليم العقيلى:

* إذا رضيت علىَّ بنو قشيرٍ لعمرُ الله أعجبنى رضاها *

أى: عنِّى[3].

ومنه أيضًا قول عدىٍّ بن زيد:

* فى ليلة لا نرى بها أحدًا يحكى علينا إلا كواكبها *

أى: يحكى عنَّا. ومن شواهد ذلك أيضًا قول حميد بن الأرقط:

* أدمى عليها وهى فرعٌ أجمع وهى ثلاثُ أذرعٍ وإصبع *

أى: أدمى عنها[4]. ومن الشواهد قول دوسر بن غسان اليربوعى:

* إذا ما امرؤٌ ولىَّ علىَّ بودِّه وأدبر لم يصدر بإدباره ودِّى *

---

(١) الدر المصون: ٦/١٥٨.
(٢) أدب الكاتب: ٤٠٤.
(٣) مغنى اللبيب: ١٩٠ - أدب الكاتب: ٣٩٥، الخزانة: ٤/٢٤٧.
(٤) ينظر: الكتاب: ٤/٢٢٦ - الخصائص: ٢/ ٣٠٧ - ٣٠٨ - أدب الكاتب: ٤١١.

أى: ولىَّ عنى[1]. ومنه أيضًا قول ذى الإصبع:

* لم تعقلا جفرةً علىَّ، ولم أوذِ صديقًا، ولم أنل طبعًا *

أى: عنى. ويقال: (رضيت عليك) بمعنى: (عنك). وقولنا: ورميت على القوس) بمعنى: عنها[2].

* سادسًا: التقارض بين (عن) و(الباء):

من المعروف أن لكل حرف من هذه الحروف معنى أساسيًا أصليًا يقوم به ولكن قد ينوب عن غيره، أو يقوم مقام حرف آخر وهو لب ظاهرة التقارض، إذا أدى كل منهما معنى من معانى الحرف الآخر.

ومثل هذه الصورة تتخذ مظهرين هما:

أ - (عن) بمعنى (الباء):

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ٣]؛ أى: بالهوى[3].

ومن شواهد هذه الظاهرة هنا أيضًا قول امرىء القيس:

* تصدُّ وتُبْدى عن أسيلٍ وتتَّقى بناظرة من وحش وجرة مطفل*

أى: تصدُّ بأسيل[4].

ب - (الباء) بمعنى (عن):

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿فاسأل به خبيرًا﴾ [الفرقان: ٥٨]؛ أى: عنه خبيرًا[5]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِم﴾ [الحديد: ١٢].

---

(١) أدب الكاتب: ٣٩٧. (٢) السابق: ٣٩٦.

(٣) الدر المصون: ٦/ ٢٠٤ - أدب الكاتب: ٣٩٩ - التبيان للعكبرى: ٢/ ٢٤٦.

(٤) أدب الكاتب: ٣٩٩.

(٥) الدر المصون: ٥/ ٢٦٠ - مغنى اللبيب: ١٤٢.

أى: عن أيمانهم[1]. ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿ويوم تشقق السماءُ بالغمام﴾ [الفرقان: ٢٥]. أى: عن الغمام.

ومن شواهد ذلك أيضًا قول علقمة بن عبدة:

* فإنْ تسألونى بالنساء فإنَّنى بصيرٌ بأدواء النساء طبيبُ *

أى: عن النساء[2]. ومن ذلك قول ابن أحمر:

* تسائل بابن أحمر مَنْ رآه أعارت عينُه أم لم تعارا *

أى: عن ابن أحمر.

ومن ذلك أيضًا ما أنشده أبو عمرو بن العلاء للأخطل:

* دع المُغمَّر لا تسأل بمصرعه واسأل بمصقلة البكرىِّ ما فعلا*

ومن ذلك قول مالك بن خريم الهمدانى[3]:

* ولا يُسأل الضيفُ الغريبُ إذا شتا

بما زخرت قدرى له حين ودَّعا *

*** سابعًا: التقارض بين (عن) و(اللام):**

وتتكون هذه الصورة من التقارض من صورتين فرعيتين هما:

أ - (عن) بمعنى (اللام):

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ﴾ [التوبة: ١١٤]؛ أى: لموعدة[4].

ومن الشواهد أيضًا قوله تعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣]؛ أى: لقولك[5].

---

(١) الدر المصون: ٦/ ٢٧٥.
(٢) أدب الكاتب: ٣٩٧.
(٣) الكتاب: ١/ ١٠ - أدب الكاتب: ٣٩٩.
(٤) مغنى اللبيب: ١٩٦.
(٥) الدر المصون: ٤/ ١٠٧.

ومن الشواهد قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾ [البقرة: ٣٦]؛ أى: لها. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾ [الكهف: ٨٢]؛ أى: لأمرى.

ب - (اللام) بمعنى (عن):

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لأُولاهُمْ رَبَّنَا هَؤُلاءِ أَضَلُّونَا﴾ [الأعراف: ٣٨]؛ أى: عن أولاهم.

*** ثامنًا: التقارض بين (على) و(الباء):**

وله أيضًا صورتان هما:

أ - (على) بمعنى (الباء):

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ﴾ [الصافات: ١٣٧]؛ أى: تمرون بهم.

والدليل على أن (على) بمعنى (الباء) ما جاء فى قوله تعالى: ﴿يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥].

ومن الشواهد أيضًا قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لاَّ أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، وقد قرأ أُبى: (حقيق بى)(١).

ومن شواهد الشعر هنا قول الشاعر:

* ولقد أمر على اللئيم يسبُّنى فمضيتُ ثُمَّت قلت: لايعنينى*

أى: أمرُّ باللئيم.

ب - (الباء) بمعنى (على):

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥].

---

(١) مغنى اللبيب: ١٣٨.

والدليل على ذلك ما ورد فى قوله تعالى: ﴿هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلاَّ كَمَا أَمِنتُكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٦٤].

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ [المطففين: ٣٠]؛ أى: عليهم. والدليل على ذلك ما ورد فى قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ﴾ [الصافات: ١٣٧].

ومن ذلك قول راشد بن عبد ربِّه ساخرًا من الأصنام:

* أربٌّ يبول الثعلبان برأسه لقد هان مَنْ بالت عليه الثعالب *

أى: على رأسه، والدليل ما جاء فى قول عمرو بن قميئة:

* بودِّك ما قومى على أنْ تركتِهم

سُليمى، إذا هبَّت شمالٌ وريحها *

أى: على ودِّك ما قومى[1].

*** تاسعًا: التقارض بين (فى) و(الباء):**

وهذه الصورة كغيرها لها صورتان هما:

أ - (فى) بمعنى (الباء):

ومن شواهد ذلك قول زيد الخيل:

ويركب يوم الرَّوع فيها فوارسٌ

بصيرون فى طعن الأباهر والكُلَى

أى: بطعن. ومنه أيضًا قول الشاعر:

وخضخضن فينا البحر حتَّى قطعنه

على كل حالٍ من غمارٍ ومن وَحْلِ

(١) أدب الكاتب: ٤١٢ - مغنى اللبيب: ١٤٢.

أى: خضخضن بنا. ومن الشواهد أيضًا قول الأعشى:

ربِّى كــــريمٌ لا يُـكدِّرُ نعـــمـــةً

وإذا تُنـوشـــد فى المـهــارق أنشـــدا

أى: إذا سُئل بكتب الأنبياء أجاب. ومن ذلك قول الشاعر:

نلوذ فِى أمٍّ لنا ما نُغتصب

أى: بأمٍّ(1). ومن ذلك قولنا: (وقف الحارث فى الباب).

ب - (الباء) بمعنى (فى):

وشواهد ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾[آل عمران: ١٢٣]. أى: فى بدر. ومن قوله تعالى: ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦]؛ أى: فى يدك(2).

ومن ذلك قول الأعشى:

مـــا بُكاء الـكبـــيـــر بـالأطلال

وســـؤالى فـــمـــا يُـردُّ ســـؤالى

أى: فى الأطلال.

* عاشرًا: التقارض بين (فى) و(إلى):

وهذه هى الصورة الأخيرة التى نعرض لها فى ثنايا هذا الكتاب ولها أيضًا صورتان هما:

أ - (فى) بمعنى (إلى):

ومن شـــواهد ذلك قـوله تعـــالى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩]؛ أى: إلى أفواههم. ومنه قـوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَّذِيرًا﴾ [الفرقان: ٥١]؛ أى: إلى كل قرية.

(1) أدب الكاتب: ٤٠٠ - ٤٠١.

(2) الأصول لابن السراج: ١/ ٤١٤.

ب - (إلى) بمعنى (فى):

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يَجْمَعُكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الجاثية: ٢٦]؛ أى: فى يوم.

ومن ذلك قول النابغة الذبيانى:

فلا تتركنى بالوعيد كأنَّنى
إلى النَّاس مطلىٌّ به القارُ أجربُ

أى: فى الناس. ومن ذلك أيضًا قول طرفة بن العبد:

وإنْ يلتف الحىُّ الجميع تُلاقنى
إلى ذروة البيت الكريم المُصمَّدِ

أى: فى ذروة البيت الكريم الذى يصمد إليه ويُقصد[1]. ومنه قولنا: (جلست إلى القوم)؛ أى: فيهم.

وبعد فهذه عشر صور رئيسة فى التقارض بين بعض حروف الجر، نتج عنها حسب تعريف التقارض: عشرون صورة على النحو الذى وضحناه، وللعلماء والنحاة موقف حول: التضمين، أو النيابة، أو التقارض بين حروف الجر نلخصه على النحو التالى:

* ثانيًا: موقف النحاة من التقارض بين حروف الجر:

لقد تناولت كل كتب النحو دراسة حروف الجر، وبينت معانيها واستخدام كل حرف؛ لما لهذه الحروف من أهميةٍ فى اللغة العربية، ومن المعروف أن لكل حرف جر مكانًا يحله ومعنى يؤديه حين تركيبه مع غيره؛ لأن الحرف بصفة عامة: هو ما دل على معنى فى غيره، ولكن العرب (تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعانى)[2]، وعلى الرغم

(١) أدب الكاتب: ٣٩٥ - الأصول لابن السراج: ١/ ٤١٤، وينظر الخزانة: ٣/ ٥٦٤.
(٢) الأصول لابن السرَّاج: ١/ ٤١٤، ينظر: الكتاب: ١/ ٣١٠، ٢/ ٣٠٨ - المقتضب: ١/ ٣٩، ٤/ ١٣٩.

من ذلك فقد انقسم النحاة العرب حول قبولهم تضمن حرف الجر معنى حرف آخر، أو النيابة عنه إلى فريقين مشهورين هما:

*** أولاً: البصريون:**

وهم يرون أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياسًا على حروف الجزم وأحرف النصب، فإنها هى الأخرى لا يجوز فيها ذلك، وما أوهم ذلك عندهم: إمَّا مؤوَّلاً تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل فى قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]. إنَّ (فى) ليست بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فى الشىء، وإمَّا علىَ تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف وإمَّا على إنابة كلمة عن أخرى، لذا نرى سيبويه يكرر فى باب حروف الجر: فهذا أصله وإن اتسعت[١] ومذهب البصريين فى هذا الشأن هو: (التجوز فى الأفعال أولى من التجوز فى الحروف)[٢].

*** ثانيًا: الكوفيون:**

يرى الكوفيون جواز تضمن حرف الجر معنى حرف جر آخر، أو أن يكون الحرف بدلا من غيره، وعلى هذا فهم يوافقون على وقوع التقارض بين حروف الجر؛ وبخاصة بعد معرفتنا أن التقارض: هو تضمين متبادل بين شيئين.

وبعد فنحن أمام رأيين متعارضين، فالبصريون يرفضون وقوع التضمين فى حروف الجر؛ لأن للحرف عندهم معناً أصليًا لا يفارقه وإنْ منه شىءٌ ورد فى اللغة، أو ورد عن العرب منه شىءٌ فمصيره التأويل والتقدير.

وهذا لا يعنى رفض البصريين لكل صور التضمين وكما يرى أحد

---

(١) الأصول لابن السراج: ١/ ٤١٤، الكتاب: ١/ ٣١٠.

(٢) الدر المصون: ١/ ٣١٩.

العلماء أن التضمين المرفوض هو الواقع فى الحروف؛ لأن (التضمين فى الأسماء والأفعال؛ معنى الملفوظ فيه اسمًا كان أو فعلاً باقٍ لم يتغير، ولكن أضيف إليه معنى آخر ضمن فيه.. بخلاف التضمين فى الحروف، فالقول به - فى رأيه - يجعل معنى الحرف قد تغير وتبدل، حيث قام الحرف مقام حرف آخر - كما يرى - أن التضمين فى الحروف لا يقع فى القرآن الكريم ويرى أنه لو كان هناك تضمين لجاء الحرف الأصلى)(1).

وأمَّا **الكوفيون**؛ فيرون إمكانية وقوع التضمين بين حروف الجر لما ورد منه فى القرآن والشعر وغير ذلك، ويلخِّص ابن جنى موقف النحاة حيال هذا الموضع قائلاً: (هذا الباب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجًا من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه)(2)، وهذا يعنى أن دراسة هذا الباب عارية من الدقة، ولكن ما يهمنا هنا هو أن ابن هشام وتابعه السيوطى وغيرهما قالوا بوقوع التقارض فى هذا الباب واستحسنوه، والحق أن رأى الكوفيين هنا أيسر وأقرب للفهم والقبول؛ لما ورد من شواهد فى القرآن والشعر وكلام العرب وعن هذا الرأى يقول ابن جنى: (ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكننا نقول: إنه يكون بمعناه فى موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوِّغة له، فأمَّا فى كل موضع وعلى كل حال فلا)(3).

ونحن نوافقه فى مذهبه تمامًا وعلى ذلك مجمع اللغة العربية بالقاهرة وكثير من علماء اللغة(4).

---

(1) ينظر: إزالة الإلباس عن كلام ربِّ الناس لأحمد سعد الخطيب ص ١٤٣ ط مطبعة الأمانة - القاهرة سنة ١٩٩٦م، الإعجاز البيانى للقرآن لبنت الشاطئ - ط دار المعارف - القاهرة ص ٢٠١ وما بعدها.

(2) الخصائص: ٣٠٦/٢.

(3) الخصائص: ٣٠٨/٢.

(4) ينظر: النحو الوافى ٥٦٤/٢ وما بعدها.

(٢) التقارض بين (إلا) و(غير)

من المعروف أن (إلا) و(غير) من أدوات الاستثناء، واللذان يُعتمد عليهما - كما يحدث مع باقى أدوات الاستثناء - فى إخراج حكم ما بعدهما من حكم ما قبلهما، كما نعرف أن (إلاَّ) هى أمُّ الباب فى ذلك، ولكليهما أحكامه الخاصة التى تناقلها النحاة والعلماء فى جُلِّ كتب النحو، وما يهمنا هنا التقارض بين (إلا) و(غير) وذلك على النحو التالى:

* أولاً: إعطاء (إلا) حكم (غير):

وذلك فى الوصف بها، فمن المعروف أن الأصل فى (إلا) أنها أداة استثناء، وأمَّا (غير) فالأصل فيها أنها بمعنى البدل، أو (لكن) وتكون صفة غالبًا[١]، وتكون للدلالة على أن ما بعدها مغاير ومخالف لما قبلها فى المعنى الذى ثبت له؛ إيجابًا أو نفيًا، وهى اسم لابد لها من موقع إعرابى على حسب موقعه، وقد تقع (غير):

(أ) نعتًا لنكرة:

فتفيد مغايرة مجرورها للمنعوت؛ إمَّا فى ذاته المادية؛ نحو قولنا: (أقبلت على رجلٍ غير على)، وإمَّا وصفًا طارئًا على ذاته المادية؛ نحو قولنا: (خرج البرىء من المحكمة بوجه غير الذى دخل به)، ومن ذلك قول الشاعر[٢]:

تحاول منى شيمةً غيرَ شيمتى
وتطلب منى مذهبًا غيرَ مذهبى

---

(١) الكتاب: ١/ ٤٣٠ - ٤٣١، ٢/٣٢٦ - ٣٢٧، ٤/٢٣١ (معانى غير).

(٢) السابق: ١/ ٣٣٢، ينظر: النحو الوافى ٢/٣٤٣، ٣٤٦.

(ب) نعتا لشبه نكرة:

وهو المعرفة المراد منها الجنس؛ (كاسم الموصول؛ كما في قوله تعالى ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (٦) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]، فكلمة (غير) مجرورة وهي لذلك نعت لكلمة (الذين) المراد بها جنس الأقوام معينين وليست للاستثناء[١].

وما يهمنا هنا هو؛ وقوع التقارض بين (إلا) و(غير)؛ حيث وردت شواهد على ذلك من لدن سيبويه - وإن لم يصرح بمصطلح التقارض كما مر - وذلك في باب أسماه بقوله: (هذا باب ما يكون فيه (إلاً) وما بعده وصفًا بمنزلة (مثل) و(غير)..)[٢] وعن ذلك التقارض يقول الزمخشري: (واعلم أن «إلا» و«غير» يتقارضان)[٣] وتابعه ابن يعيش كما ذكرنا وغير ذلك من العلماء والنحاة[٤].

ومن شواهد التقارض في هذا الموضع قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فقد أجمع العلماء على أن (إلا) هنا لا يصح أن تكون حرف استثناء؛ حتى لا يكون المعنى (لو كان فيهما آلهةٌ، ليس من ضمنها الله لفسدتا؛ أي: لو كان فيهما آلهة أخرجنا وطرحنا منها الله لفسدتا؛ وهذا المعنى باطل؛ إذ يوحي بأنهما لا تفسدان إذا كان الله من ضمن الآلهة، ولم يخرج ولم يطرح وهذا واضح البطلان، بخلاف ما لو كانت (إلا) اسمًا بمعنى (غير) نعتًا للنكرة قبلها، فإن المعنى يصح ويستقيم[٥].

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٣٢.

(٢) السابق: ١/ ٣٣١.

(٣) شرح المفصل: ٢/ ٨٩.

(٤) ينظر: المقتضب: ٤/ ٤٠٨، مغني اللبيب: ٩١٥ - الدر المصون: ٥/ ٧٧ - الاتحاف: ٢/ ٢٦٢ - شرح الأشموني: ٢/ ١٥٦.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٣١ مغني اللبيب: ٩٩.

وقال الشلوبين وابن الضائع: (ولا يصح المعنى؛ حتى تكون «إلا بمعنى «غير» التى يُراد بها البدل والعوض)[1].

وقد يقتضى المعنى أن تخرج (إلا) عن الحرفية وعن أن تكون أداة استثناء؛ لتكون اسمًا بمعنى (غير) وتعرب صفة بشرطين هما:

* **أحدهما**: أن يكون الموصوف نكرة أو ما يُشبهها من معرفة يُراد بها الجنس: مثل المعرف (بأل) الجنسية؛ كقولنا: (يخشى عقاب الله العصاة إلا الصالحون)، فالعصاة: شبه نكرة لوجود (أل) الجنسية، و(إلا) بمعنى (غير) صفة، ولو كان حرفًا لفسد المعنى؛ إذ يكون المعنى: يخشى عقاب الله العصاة، والصالحون لا يخشونه، كما لا يصح هنا جعل الاستثناء منقطعًا لعدم وجود نوع من الارتباط، أو العلاقة بين المستثنى والمستثنى منه طبقًا لما يقتضيه الاستثناء المنقطع[2].

* **ثانيهما**: أن يكون الموصوف جمعًا، أو شبه جمع، وشبه الجمع ما كان مفردًا فى اللفظ دالا على متعدد فى المعنى مثل: كلمة (غير) فى قولنا: (جاء غير العرب).

ومن شواهد إعطاء (إلا) حكم (غير) أيضًا فى الوصف بها ما ورد فى قول ذى الرُّمة[3]:

أنيخَتْ فألقت بلدةً فوق بلدةٍ
قليلٍ بها الأصواتُ إلا بغامها

كأنه قال: قليل بها الأصوات غيرُ بغامها إذا كانت (غير) غير استثناء.

(١) مغنى اللبيب: ٩٩، وينظر: التبيان للعكبرى: ٢/ ١٣١ - ط التوفيقية - القاهرة.
(٢) ينظر: النحو الوافى: ٢/ ٣٥٢، ٣١٨، ٣٣٤.
(٣) الكتاب: ٢/ ٣٣٢، وينظر: الخزانة: ٢/ ٥١ - الهمع ١/ ٢٢٩، (بلدة) الأولى: صدر الناقة أو ما يمس منه الأرض. (بلدة) الثانية: الأرض. (البغام): صوت الناقة.

ومن شواهد ذلك أيضًا قول لبيد بن ربيعة[1]:

لو كان غيرى سُليمى الدهر غيَّره

وقع الحوادث إلا الصَّارم الذَّكر

كأنه قال: لو كان غيرى غيرُ الصَّارم الذكر لغيره وقعُ الحوادث، إذا جعلت (غيرًا) الآخرة صفة للأولى. ومن شواهد ذلك أيضًا قول عمرو بن معد يكرب[2]:

وكلُّ أخٍ مفارقُه أخوه

لعمر أبيك إلا الفرقدان

كأنه قال: وكل أخٍ غير الفرقدين مفارقهُ أخوه، إذا وصفت به (كل)، والدليل على ذلك التقارض: قول الشَّماخ[3]:

وكلُّ خليلٍ غيرُها ضمَّ نفسه

لوصل خليلٍ صارمٌ أو معازرُ

فالشاهد فيه: نعت (كل) بغير، ولذا وردت مرفوعة.

ومن ذلك أيضًا قولنا: (لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا)، وفيه إجراء (لو) مجرى النفى، وعلى ذلك يرى سيبويه ويتابعه المبرِّد وغيرهما: أنه لا يشترط كون الموصوف (بإلا) جمعًا، أو شبه جمع، كما يشترط ابن الحاجب فى وقوع (إلا) صفة تعذر الاستثناء[4].

*** ثانيًا: إعطاء (غير) حكم (إلاَّ):**

لقد سبق أن تعرفنا على (غير) وأهم معانيها. ووظائفها، ومن ذلك

(١) الكتاب: ٢/ ٣٣٤، ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٨٩ - الإنصاف: ١/ ٢٦٨ - الخزانة: ٢/ ٥٢، ٤/ ٧٩، الهمع: ١/ ٢٢٩ - شرح الأشمونى: ٢/ ١٥٧.

(٢) الكتاب: ٢/ ٣٣٤ - ٣٣٥.

(٣) السابق ١/ ٣٣٥.

(٤) مغنى اللبيب: ١٠٠ - ينظر: الكتاب: ١/ ٣٧٠.

أيضًا أنها قد تأخذ (غير) حكم (إلا)، فمن المعروف أن (غير) تأخذ حكم إعراب الاسم الواقع بعد (إلا).

ومن شواهد إعطاء (غير) حكم (إلا) قوله تعالى: ﴿**لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ**﴾ [النساء: ٩٥]، فيمن نصب (غير)[1]، ومن شواهد ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿**صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ**﴾ [الفاتحة: ٧]، ومن ذلك أيضًا قول لبيد بن ربيعة:

وإذا أقرضت قرضًا فأجزه

إنما يُجزى الفتى غير الجملْ

ويلخص ابن السرَّاج[2] التقارض بين (إلا) و(غير) حيث يقول عن (غير): (وإنما أدخلوا فيها معنى الاستثناء فى كل موضع يصلح أن يكون صفة، وكذلك (إلاَّ) أقاموها مقام (غير) إذا كانت صفة. كما أقاموا (غير) مقام (إلا) إذا كانت استثناء... وأصل (إلا): الاستثناء والصفة عارضة فيها شبهت بغير لَمَّا شبهت (غير) بها، كما أن أصل (غير) فى هذا الباب أن تكون صفة والاستثناء عارضٌ فيها).

وعلى ما سبق ذكره فإن لكل من اللفظين المتقارضين معنًا أصليًا يقترض عليه معنى آخر.

(٣) التقارض بين (إنْ) الشرطية و(لو) الشرطية

(إنْ): الشرطية هى أداة شرط جازمة، وهى أم الجزاء ولا تزول عنه[3].

(لو): هى أداة شرط غير جازمة تفيد امتناع وقوع جواب الشرط لامتناع الشرط.

---

(١) الكتاب: ٢/٣٣٢، ينظر: مغنى اللبيب: ٢١٠، ٩١٥، شرح المفصل: ٢/٨٨، التبيان: ٢/١٥٥.

(٢) الأصول: ١/٢٨٥، وينظر: الكتاب: ١/ ٣٧٠ - المقتضب: ٤/ ٤١٠ - مجالس ثعلب: ٥١٥، الصاحبى: ١٤١.

(٣) الكتاب: ١/١٣٤، ٣/٥٦، ٤/ ٢٢٠.

وما يهمنا هنا هو التقارض بين (إنْ) و(لو) الشرطيتين، ويكون ذلك فى صورتين هما:

* أولاً: إعطاء (لو) حكم (إنْ):

وذلك فى الجزم؛ أى إعمال (لو) عمل (إنْ)، ومن المؤكد أن سبب ذلك هو التشابه فى المعنى[1]، وكون (لو) بمعنى (إنْ) قاله كثيرٌ من النحويين فى نحو: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، وأيضًا فى نحو قوله تعالى: ﴿قُل لاَّ يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾ [المائدة: ١٠٠]، ومنه قوله تعالى: ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [الصف: ٩، التوبة: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿أَن لَّوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُم﴾ [الأعراف: ١٠٠]، وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧]. ومن ذلك قول الأخطل:

قومٌ إذا حاربوا شدُّوا مآذرهم
دون النساء ولو باتت بأطهار

ومن ذلك قول كعب بن زهير فى (بانت سعاد):

لقد أقوم مقامًا لو يقوم به
أرى وأسمع ما لو يسمع الفيلُ
لظلَّ يرعد إلاَّ أن يكون له
من الرسول بإذن الله تنويلُ

فقد دخلت (لو) على فعل مضارع؛ والمضارع هنا: مراد به المعنى.

ومن شواهد التقارض هنا هو قول علقمة[2]:

---

(١) مغنى اللبيب: ٣٤٨.

(٢) مغنى اللبيب: ٣٥٧، ٩١٥.

لو يشــأْ طار به ذو مَــيعـةٍ
لاحقُ الآطـالِ نهــدٌ ذو خُــصل

وذلك بجزم الفعل (يشأْ)، ومن ذلك قول لقيط بن زرارة:

تامت فـؤادك لو يحزنْك مــا صنعت
إحـدى نســاء بنى ذهلِ بن شـيبـان

وذلك بجزم الفـعل (يحزنْ)، ولكن للسكون على آخر الفـعل المضارع بعد (لو) له عدة تخريجات منها ما يلى:

الأول: أن ضمة الإعراب سكنت تخفيفًا كقراءة أبى عمرو بن العلاء فى قوله تـعالى: ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ الرَّحْمَنِ﴾ [الملك: ٢٠]، حيث قـرأها أبو عمـرو بسكون الراء واختلاسـها[١]، ومن ذلك أيضًا ما فعله أبو عمرو فى قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعـام: ١٠٩]، وفى قـوله تعـالى: ﴿وَلا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ (١٦٨) إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ﴾ [البقرة: ١٦٨، ١٦٩]، حيث قرأ أبو عمرو: (يشعرْكم، يأمرْكم) بإسكان الرّاء[٢].

الثانى: قد يـكون ذلك على لغة من يقـول: (شا - يشـا) بالألف، ثم أبدلت الألف: همزةً على حـد قول بعضـهم (العألم - الخأتم) بالهـمزة، وهو توجيـه رواية ابن ذكوان ﴿مِنسَأْتَهُ﴾ [سبأ: ١٤] بهمـزة ساكنة، فإن الأصل ﴿مِنسَأَتَهُ﴾ [سبأ: ١٤] بهـمزة مفـتوحـة، على وزن (مفـعلة) من (نسأه) إذا أحزه، ثم أبدلت الهمزة: ألفًا، ثم الألف همزة ساكنة[٣].

الثالث: هو عدم جواز مـجئ إنْ الشرطية هذا الموضع؛ لأنه إخبـار عما مضى فالمعنى: (لو شاء).

(١) إتحاف الفضلاء: ٤٢٠ - مغنى اللبيب: ٣٥٨، ٩١٦.

(٢) الإتحاف: ١٥٢، ١٧٧، ١٩١.

(٣) التبيان للعكبرى: ٢/١٩٦، المنسأة: العصى التى يُساق بها.

الرابع:هو أن يكون الفعل سُكِّن للضرورة الشعرية؛ حتى يستقيم الوزن.

*** ثانيًا: إعطاء (إنْ) حكم (لو):**

وذلك فى الإهمال؛ أى عدم الجزم (بإنْ) حملاً على (لو)، وفى هذا الشأن ذكر ابن هشام[1] أنه يمكن إعطاء (إنْ) الشرطية حكم (لو) الشرطية فى الإهمال وعدم الجزم بها، واستشهد على ذلك بقول الرسول الكريم: «فإلا تراهُ فإنَّه يراك»[2]؛ ولكن ابن هشام قدم فى تخريج الحديث على ما ذكر، والظاهر عنده أن يتخرج على إجراء المعتل مجرى الصحيح؛ كقراءة قنبل فى قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠]، وذلك بإثبات الياء فى (يتقى) وجزم (يصبرْ).

وبعد فمن الواضح ضعف القول بوجود التقارض بين (إنْ) الشرطية و(لوْ)؛ الشرطية لعدم وجود دليل على ذلك، وما ورد أمكن تخريجه بسهولة وبأكثر من وجه كما مرَّ، ولعل الذى أوهم وقوع التقارض التشابه فى المعنى بين (إنْ) و(لو) كما مر، وكذلك التشابه الوضعى، فكلاهما: حرف مكون من حرفين؛ ثانيهما ساكن بَيْدَ أن ذلك وحده لا يكفى دون سماع يُعتد به.

(٤) التقارض بين (إذا) الشرطية و(متى) الشرطية

(إذا): أداة شرط غير جازمة، كما أنها لما يستقبل من الزمان، وفيها مجازاة، وهى ظرف وتكون للشىء توافقه فى حال أنت فيها[3] وما يهمنا هنا (إذا) الشرطية.

(متى): وهى أداة شرط جازمة للدلالة على الزمان.

وللتقارض فى هذا الموضع صورتان هما.

---

(١) مغنى اللبيب: ٩١٥، ينظر: الأشباه للسيوطى: ١/ ١٧٤.

(٢) صحيح مسلم (كتاب الإيمان).

(٣) الكتاب: ٤/ ٢٣٢.

* **أولاً: إعطاء (إذا) حكم (متى):**

وذلك فى الجزم بها ومن شواهد ذلك قول الشاعر[1]:

استـــغـنِ مــا أغنـاك ربُّك بالغـنى

وإذا تُصبْك خـصـاصـةٌ فـتـجـمَّل

وذلك بجزم: (تصبْك)، ومن ذلك قول قيس بن الخطيم الأنصارى[2]:

إذا قـصـرت أسـيـافنا كـان وصـلُهـا

خُطـانا إلى أعـــدائنـا فنُضـــاربْ

بجزم (نضــاربْ) عطفًا على مــوضع (كان) وقـد يكون ذلك ضرورة. ومنه قول الفرزدق[3]:

تـرفـعُ لـى خـنـدفٌ والله يـرفـعُ لـى

نارًا إذا خـمــدت نيــرانهــا تقــدِ

فالشاهد فيه: الجزم (بإذا) فى ضرورة الشعر، وموضع الشاهد: (تقد)؛ الواقعة جوابًا للشرط مجزومًا.

ومن التقـارض أيضًا قولنا: (أزيدٌ إذا ترَ تضربْ)، إن جـعلنا (تضربْ) جوابًا.

* **ثانيًا: إعطاء (متى) حكم (إذا):**

وذلك فى الإهمـال؛ أى أن (مـتى) لا تجزم حـمـلاً على (إذا)، ومن

(١) قيل لعبد القيس بن خفاف، وقـيل لحارثة بن بدر، ويروى (وإذا تكون خصاصة) فلا شاهد حينئذ، ويروى (فتحمل) بالحاء المهملة ينظر: مغنى اللبيب: ١٢٧، ١٣١، ٩١٦.

(٢) الكتاب: ١/ ١٣٤، ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٩٧، ٧/ ٧٤ - الخزانة: ٣/ ١٦٤.

(٣) الكتاب: ٣/ ٦٢، وينظر: شرح المفصل: ٧/ ٤٧ - الخزانة: ٣/ ١٦٢.

شواهد ذلك قول عائشة رضى الله عنها: (وأنَّه متى يقومُ مقامك لا يُسْمعُ الناس)[1]، وذلك برفع (يقومُ)[2].

(٥) التقارض بين (لن) و(لم)

(لم): حرف مبنى على السكون، والأصل فيه أنه يجزم الفعل المضارع، وأمَّا (لن): فهى حرف مبنى أيضًا على السكون، فإنها تنصب الفعل المضارع، ومن الواضح مدى التشابه بين الحرفين فهما مبنيان وعدد حروفهما متطابقان ويضاف لذلك أنه (لا يليهما إلا الفعل فصارتا مع الفعل بمنزلة حروف الفعل)[3]، كما أنهما لنفى الحدث وغير ذلك، ونرى أنه بسبب هذا التشابه - كما مر أثناء حديثنا عن أسباب التقارض - وقع التقارض بين (لن) و(لم) وذلك على النحو التالى:

* أولاً: إعطاء (لن) حكم (لم):

وذلك فى الجزم بها ومن الشواهد المشهورة فى الدرس النحوى قول أعرابى يمدح الحسين بن على[4]:

لنْ يخبِ الآن من رجائك مَنْ
حرَّكَ من دون بابك الحلقهْ

ومن ذلك قول كثير عزة[5]:

أيادى سَبا يا عزُّ ما كنت بعدكم
فلن يحْلُ للعينين بعدك منظرُ

(١) صحيح البخارى (كتاب الصلاة).
(٢) مغنى اللبيب: ٩١٦.
(٣) الأصول لابن السرَّاج: ٢/ ٢٣٥ - الإنصاف: ١٠١ - مغنى اللبيب: ١٢٥.
(٤) مغنى اللبيب: ٣٧٥، ٩١٦ - الدر المصون: ١/ ١٥٤ - شرح الأشمونى: ٣/ ٢٧٨.
(٥) دوانه: ١/ ٦٠.

ومن الشواهد أيضًا قول النابغة:[1].

هذا الثناء فإن تسمع لقائله فلن أُعرِّضْ أبيت اللعن بالصَّفد

ومن الواضح هو جزم الفعل المضارع بعد (لن) الذى استعار الجزم إضافة إلى وظيفته الأصلية النصب، وهذا هو سر التقارض، وعلى الرغم مما سبق فمن الممكن تأويل ذلك بأنه مما سُكِّن فيه للضرورة.

* **ثانيا: إعطاء (لم) حكم (لن)**: وذلك فى النصب بها، ومن شواهد ذلك لديهم: قراءة بعضهم لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١][2]، بفتح حاء (نشرح)، ولكن ابن هشام لا يوافق على ذلك قائلاً: (وذلك فيه نظر؛ إذ لا تحل (لن) هنا، وإنما يصح - أو يحسن - حمل الشيء على ما يحل محله[3] وقيل: أصله: (نشرحَنْ)، ثم حزفت النون الحقيقية، وبقى الفتح دليلاً عليها، ولكن ذلك أيضًا يعترض عليه ابن هشام قائلا: (وفى هذا شذوذان: توكيد المنفى (بلم) مع أنه كالفعل الماضى فى المعنى، وحذف النون لغير مقتضى مع أن المؤكد لا يليق به الحذف، ويؤكد ابن هشام أن [الجزم: بلن)، والنصب: (بلم) خارجٌ عن القياس واستعمال الفصحاء][4] وهذا هو رأى ابن هشام وهو من هو بين نحاة العرب!!

(٦) التقارض بين (أنْ) المصدرية و(ما) المصدرية *

(أنْ) المصدرية: حرف مبنى على السكون، أو هى (أنْ) المخففة والتى تدخل على الفعل المضارع فتنصبه و(أنْ) والفعل الذى تدخل عليه بمنزلة المصدر[5] ومن شواهدها قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].

---

(١) ديوانه: ٢٥، ينظر: الدر المصون: ١/ ١٥٤ - القرطبى: ١/ ٢٣٤.

(٢) وهذه القراءة نسبها ابن جنى لأبى جعفر المنصور، وهى شاذة، ينظر: المحتسب: ٢/ ٣٣٤.

(٣) مغنى اللبيب: ٩١٦.

(٤) السابق: ١٢٥.

(٥) الكتاب: ٣/ ١٩، ١٥٣ - الهمع: ٢/ ٣.

أى: الصوم خيرٌ لكم، ومن ذلك أيضًا قول عبدالرحمن بن حسان[1]

* إنِّى رأيـت من المكـارم حـسـبـكم
أنْ تلبسـوا حُـرَّ الـثِّـيـاب وتشـبـعـوا *

كأنه قال رأيتُ حسبكم لبسُ الثياب، وهناك الشواهد الكثيرة على ذلك يمكن تتبعها فى كل كتب النحو تقريبًا

(ما) المصدرية: وهى حـرف مبنى على السكون وهى التى تدخل على الفـعل المضارع فـتكون (ما) المصـدرية والفعل بمنزلة المصـدر، ومن ذلك قولنا: (ائتنى بعد ما تفرغ)، فما وتفرغ بمنزلة الفراغ[2].

وما يـهمنا هنا هو وقـوع التقـارض بين (أنْ) و(ما) لتـشابهـهمـا فى: الوظيفة والمعـنى، والبناء، وعدد الحروف .. إلخ، وهذا التقـارض يتخذ صورتين هما:

* **أولا: إعمال (مـا) حملا على (أنْ):** وذلك بنصب الفعل بعـد (ما)، كما ينصب بعد (أنْ)، وذلك على مذهب البغداديين[3]، ومن شواهد ذلك عندهم قول الرسول الكريم: (كـما تكونوا يُولَّى عليكم)[4]، فقد عملت (ما) النصب فى الفـعل المضارع (تكونوا) فحذف النون؛ لأنه مـن الأفعال الخمـسة، ولكن ابن الحـاجب يرى أن أصل الرواية: (تكونون)، وإذن لا شاهد حينئذ[5].

* **ثانيًـا: إعطاء (أنْ) حكم (مـا):** وذلك فى الإهمـال؛ أى رفع الفـعل المضارع بعدها، ومن شواهد ذلك عند بعضـهم؛ قراءة ابن مُحيصن لقوله تعالى: ﴿**لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ الرَّضَـاعَـةَ**﴾، فمـذهب البصـريين أنها: (أنْ) المصدرية، أهملت حمـلا على (ما) أختها، ومـذهب الكوفيين أنها: (أنَّ)

(1) الكتاب: ٣/ ١٥٣ - الخزانة: ٢/ ١٠٤ - الهمع: ٢/ ٣.
(2) الكتاب: ٣/ ١١، ١٥٦.
(3) شرح المفصل: ٧/ ٩.
(4) حديث ضـعيف، ينظر: كـشف الخفـاء للعجلونى ٢/ ١٢٦، نشـر فك القدس ١٣٥٢ هـ، المقاصد الحسنة للسخاوى ط الخانجى - القاهرة ١٩٥٦م ص ٣٢٦.
(5) مغنى اللبيب: ٩١٥.

لمخففة[1]، والمهم هنا أنَّ (أنْ) أهملت؛ فلم تـنصب الفعل المضـارع (يُتمُّ) فجاء مرفوعًا.

ومن شواهد ذلك أيضًا قول الشاعر[2]:

أنْ تقرآن على أسمـاءَ ويحكما   منِّى السَّـلام ألاَّ تُشْـعرا أحـدا

(فأنْ) الأولى: الناصبة؛ ولكنها أهملت حملا على (ما) أختها المصدرية عند البصريين، وليست (أنْ) المخَفَّفة من الثـقيلة وشذَّ اتصالها بالفعل كما يرى الكوفيون.

ومن الشواهد أيضًا قول الشاعر:

* أنْ تهـبطين بـلاد قـو   م يرتـعـون من الـطِّلاح *

وذلك بثبـوت النون وإهمال عمل (أنْ) (فـهذا على تشبـيه (أنْ)، (بما) المصْدرية، وهذا طريق الكوفيين؛ فـأمَّا البصريون فيحـملونه وأشباهه على أنها المخففة من الثقيلة، وتخفـيفها: ضرورة. وهذا ما ذهب إليه أبو على الفارسى وثعلب)[3].

ومن الشواهد أيضًا قول ابن الدمينة:

* أبى الناسُ ويح الناس أنْ يـشتـرونهـا

ومَنْ يشـتـرى ذا علةٍ بصـحـيح *

ومن ذلك قول الشاعر:

* إذا كـان أمـر الناس عند عـجـوزهم

فـلا بد أن يلقـون كل يبـاب *

وينقل ابن يعـيش عن أبى على الفارسى قولـه: (إنَّ ذلك من الشاذ فى

(١) الجنى الدانى: ٢٠٠ - الأصول لتمام حسان: ١٥٨.

(٢) مغنى اللبيب: ٤٦، ٩١٥ - الخزانة: ٣/ ٥٥٩ (ط بولاق) الأشباه: ١/ ١٧٤.

(٣) شرح المفصل: ٧/ ٩.

القياس والاستعمال جميعًا)[1]، كما يرى الفارسى فى ذلك ترك القياس؛ لأن السماع يبطل القياس، وأن مثل هذه الأمور من شأنها (أن يلحق مَنْ ليس من أهل اللغة بأهلها. .)[2].

(٧) التقارض بين (أنْ) المصدرية و(الذى) *

(أنْ) المصدرية: حرف مبنى على السكون - كما مر - وهى مع الفعل بمنزلة المصدر.

(الذى): اسم موصول مبنى على السكون، وله أحكامه وشروطه الخاصة والتى يمكن تتبعها فى جلٍّ كتب النحو.

وما يهمنا هنا هو: التقارض بين (أنْ) المصدرية و(الذى) الاسم الموصول وذلك على النحو التالى:

* **أولا: وقوع (الذى) مصدرية:** ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ**﴾ [الشورى:٢٣]؛ أى: ذلك تبشير الله، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا**﴾ [التوبة: ٦٩]؛ أى: كخوضهم. ومنه أيضًا قول الشاعر:

* أتقرح أكباد المحبين كالذى
أرى كبدى من حبٍّ ميَّة تقرح *

أى: كرؤية كبدى، وقد نقل السيوطى عن ابن هشام قوله: (فأمَّا وقوع (الذى) مصدرية؛ فقال به يونس والفرَّاء والفارسى وارتضاه ابن خروف وابن مالك وغيرهم[3].

* **ثانيًا: وقوع (أنْ) بمعنى (الذى):** وقد نقل السيوطى ذلك عن محمد بن مسعود بن الزكى فى كتابه (البديع)، ومن ذلك قولهم: (زيدٌ أعقل من أن يكذب)؛ أى: من الذى يكذب، ولكن السيوطى أيضًا ينقل قول ابن هشام

(١) شرح المفصل: ٧/ ٩.
(٢) السابق: ٢/ ٨٨.
(٣) الأشباه: ١/ ١٧٥.

(والذى جرى عليه أشكال هـذا الكلام بأن ظاهر تفـضيل زيد فى العـقل على الكذب وهذا لا معنى له)[1].

(٨) التقارض بين (ليس) و(ما) النافية *

(ليس): كلمة دالة على نفى الحال، وتنفى غـيره بالقرينة؛ نحو: (ليس خلق الله مثله)، وهى فعل لا يتصرّف ووزنه (فَعِل) بكسر العين، ثم التزم تخفيفه؛ (أى: تسكين الياء)[2]، ولقد زعم ابن السـرَّاج: أنه حرف بمنزلة **(ما)**: وتابعة الفارسى فى الحلبيات وابن شقير وجماعة[2]: ما حرف ساكن يجرى مجرى (ليس) فى لغة أهل الحجاز شبهت بها فى النفى خاصة لأنها نفى كما أنها نفى، ومن أجل النفى شـبهت (ما) بليس؛ وإنما أعملوا (ما) عمل (ليس)؛ لأن معناها معنى (ليس).

وتتـفق (ما) و(ليس) فى أنهـما لنفى الحـال[3]، ولا فـصل بين (مـا) و(ليس) فى المعنى، كما تتفقان فى عدة أمور منها: :

الأول: تنفيان ما فى الحال.

الثانى: تدخلان على المبتدأ والخبر.

الثالث: إمكانية دخول الباء فى خبرهما.

وبسبب هذا التـشابه - كما مـرً - يحدث التقـارض بين (ما) و(ليس) على النحو التالى:

*** أولا: إعطاء (ما) النافية حكم (ليس)**: وذلك فى الإعمال وعليه (فما) ترفع اسمًا لها كما تنصب خبرها وذلك عند أهل الحجاز والتهاميين، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وقوله تعالى:

---

(١) السابق نفس الصفحة.

(٢) ينظر: الكتاب: ١/ ١٤٧، ٤٧٥ - المقتضب: ٢/ ٥٤، ٣٦٢ - الخصائص: ١/ ١٢٥ - ٢/ ١٠ شرح المفصل: ١/ ١٠٨.

(٣) الأصول: ١/ ٩٢، ٩٤، ٩٧ - الإنصاف: ١/ ١٦٤، الأمالى الشجرية: ٢/ ٢٦٠.

﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، (فما) هنا عملت عمل (ليس)[1].

ومن الشواهد هنا أيضا قول الشاعر:

* وما الحسْنُ فى وجه الفتى شرفًا له
إذا لم يكنْ فى فعله والخلائقِ *

ومن ذلك قول مزاحم العقيلى:

* وقالوا تعرَّفها المنازل من مِنى
وما كلٌّ مَنْ وافى مِنى أنا عارفُ *

برفع (كلٌّ) على لغة أهل الحجاز.

* **ثانيا: إعطاء (ليس) حكم (ما)**:وذلك فى الإهمال، وهذا يكون على لغة بنى تميم، وذلك عند انتقاض النفى (بإلا)؛ كقولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ)، وهنا يُقال: إنَّ (ليس) فعل يُشبه الحرف لهذا أهملها بنو تميم[2].

ولكنَّ أبا على الفارسى خرَّج ذلك على عدة أوجه منها:[3]

- **الوجه الأول**: أن فى (ليس) ضمير الشأن، ولكن ابن هشام يعترض على هذا الوجه قائلا: (ولو كان كما زعم لدخلت إلاَّ على أول الجملة الاسمية الواقعة خبرًا فقيل: ليس إلاَّ الطيب المسكُ)، وذلك نحو قول الشاعر:

* ألا ليس إلا ما قضى الله كائنٌ
وما يستطيعُ المرءُ نفعًا ولا ضرًّا *

- **الوجه الثانى**: أن (الطيب) اسمها، وأنَّ (خبرها) محذوف؛ أى: ليس

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ٥٧، ١٤٧، ٣١٤ -٢/١٣١، ٤/ ٢٢١ مغنى اللبيب: ٩١٧ - الدر المصون: ٤/ ١٧٩.

(٢) الكتاب: ١/ ٤٧١، وينظر: مغنى اللبيب: ٨٣، ٣٨٧، ٩١٧.

(٣) ينظر: مغنى اللبيب: ٣٨٨ - ٣٨٩ (بتصرف)

الطيبُ إلا المسك فى الوجود، وعلى هذا يكون (المسك) بدلا من اسمها.

- **الوجه الثالث:** أنه كذلك، ولكن (إلا المسك) نعتٌ للاسم؛ لأن تعريفه تعريف الجنس؛فهو نكرة معنى؛ أى (ليس طيبٌ غيرُ المسك طيبًا).

وينقل ابن هشام توجيهًا آخر للحسن بن صاف (ت ٥٦٨هـ) الملقب بملك النحاة، وهذا التوجيه يرى فيه أن (الطيبُ) اسم (ليس) و(المسك) مبتدأ حذف خبره، والجملة خبر ليس، والتقدير: إلا المسك أفخره، ولكنى أرى أن الوجه الأول أيسر وهو إهمال (ليس) حملا على (ما)، وذلك على لغة بنى تميم، وهو ما يراه الجمهور.

(٩) التقارض بين (ليس) و(لا) النافية

(ليس): فعل ماضٍ جامد، تفيد مع معموليها نفى اتِّصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافًا يتحقق فى الزمن الحالى غالبًا.

(لا) النافية: حرف مبنى على السكون، الأصل فيه أن يعمل عمل (إنَّ) إذا أُريد به نفى الجنس.

ونظرًا لتشابه (ليس) و(لا) فى النفى وإمكانية دخولهما على الجملة الاسمية؛ فإنهما يتقارضان على النحو التالى:

* **أولا: إعمال (لا) النافية عمل (ليس):** تعمل (لا) النافية عمل (ليس)؛ أى: ترفع المبتدأ وتنصب الخبر وذلك إذا لم تدل على نفى الجنس ومن ذلك قول الشاعر:

* قفا قليلا بها علىَّ فلا ... أقلُّ من نظرةٍ أزودَّها *

وذلك برفع (أقلُّ) على أن تكون (لا) عاملة عمل (ليس)[1] ومن ذلك أيضا قول سعد بن مالك:[2].

* مَنْ صدَّ عن نيرانها ... فأنا ابنُ قيسٍ لا براحُ *

(١) مغنى اللبيب: ٣١٣.

(٢) الكتاب: ٢٨/١، ٣٥٤، الخزانة: ٢٢٣/١، ٢/ ٩٠ - التبيان: ٢٠٩/٢.

ومنه قول الشاعر:

تعزَّ فلا شيءٌ علـى الأرض باقيا ولا وزرٌ مما قـضى الله واقـيـا

ومنه قول النابغة الجعدى:

* وحلَّت سـوادَ القلب لا أنا باغـيـا

سـواها ولا عن حُـبِّـهـا مـتـراخـيـا *

ومن ذلك قول المتنبى:

* إذا الجود لم يرزق خـلاصاً من الأذى

فـلا الحـمد مكسـوبًا ولا المال باقـيـا *

وعلى الرغم من كثرة الشواهد على إعمال (لا) النافية عمل (ليس) إلاَّ أنَّ ابن هشـام وغـيـره يرى أن ذلك من القلـيل (حـتى ادَّعـى أنه ليس بموجود)[1]، كما أن ذكر خبرها قليل، ولكن السيوطى يرى وقوع التقارض بينهما[2].

* **ثانيا: إعمال (ليس) عمل (لا) النافية:** وذلك بأن تدخل (لـيس) على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ وترفع الخبر ومن شواهد ذلك قول حُميد بن الأرقط:

* فأصبحوا والنوى عالى مُعرَّسهم وليس كلَّ النوى يُلْقى المساكين *

وذلك ينصب (كلَّ)[3]، ولكن سيـبويه لا يوافق على ذلـك، وقد تأتى بمعنى لا النافية وذلك إذا وقع فعل بعد (ليس) مبـاشرة بغير فاصل فتكون (ليس) فى هذه الحالة حرف نفى مـهمل؛ أى: لا يعمل فليس له اسم ولا خبر وهذا يتوافق مع لغـة تميم فى إهمال (ليس) فى قولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ)، وقـد سبق ذكره وتوجـيهـه - ومن ذلك أيضًا قـولنا: (ليس

---

(١) مغنى اللبيب: ٣١٥، وينظر: الكتاب: ١/ ٣٥٤. (٢) الأشباه والنظائر: ١/ ١٧٦.

(٣) الكتاب: ١/ ١٤٧، وينظر الأمالى الشجرية: ٢/ ٣٣٩.

سافر الغريبُ)، ويعلق القرطبى[1].على ذلك بقوله: (إنَّ العرب لم تقل ليس قمت: فأمَّا لست قمت بالتاء فشاذ، قبيح، خبيث، ردئ؛ لأنَّ (ليس) لا تجحد؛ أى: لا تنفى الفعل الماضى، ولم يوجد ذلك إلاَّ فى قولهم: أليس قد خلق الله مثلهم، وهو لغة شاذة[2].

(١٠) التقارض بين (عسى) و(لعلَّ) *

(عسى): فعل ماضٍ؛ يفيد الرجاء والإشفاق والطمع، وهو فعل جامد، والغالب أنه فعل ناسخ حيث يرفع المبتدأ وينصب الخبر؛ أى: تعمل عمل (كان)؛ لأنها من باب (كاد) وأخواتها، ويكثر اقتران خبر (عسى) بأن.

(لعل): حرف ناسخ يفيد الرجاء وهو غالبًا ينصب المبتدأ ويرفع الخبر لأنه من أخوات (إنَّ)، واللفظان يتقارضان لما بينهما من أوجه تشابه فى المعنى (فعسى) و(لعلَّ) كلاهما يفيد (الطمع والإشفاق[3] وهذا التقارض على النحو التالى:

* **أولاً: إعطاء (عسى) حكم (لعلَّ)**: تعمل (عسى) عمل (لعلَّ) وذلك إذا اتصلت (عسى) بضمير؛ كالياء، أو الكاف، أو الهاء، ويشترط فى هذا الضمير ألاَّ يكون ضمير رفع، فتكون (عسى) هنا حرفًا للرجاء، ويشترط ألاَّ تقع (ما) الزائدة بعد (عسى).

ومن شواهدها قول رؤبة بن العجاج:

* تقول بُنَيَّتى قد أنى أناكا *   يا أبتا علَّك أو عساكا *

فيرى بعض النحاة أن (عسى)؛ أجريت مجرى (لعلَّ) فى نصب الاسم ورفع الخبر، وهو قول سيبويه[4].

---

(١) القرطبى: ١/ ٧٢ (المقدمة).

(٢) ينظر: القرطبى: ١/ ٧٢ (المقدمة) - الكتاب: ١/ ٢٨ - النحو الوافى: ١/ ٥٥٩.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٨٧ - ٢/ ٦٧ - ٤/ ٢٣٣ - الأصول لابن السَّراج: ١/ ٢٣٠. الخصائص: ٢/ ٩٦ مغنى اللبيب: ٢٠٣ - النحو الوافى: ١/ ٦٢٨، ٦٣٠، ٦٦٤.

(٤) الكتاب: ٢/ ٦٧، ٤/ ٢٣٣، وينظر: مغنى اللبيب: ٩١٧.

ولكن الأخفش يرى أنها باقية على عملها؛ أى عمل كان ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع، ولكن ابن هشام يرفض تخريج الأخفش قائلا: (ويرده أمران: أحدهما: أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت فى المنفصل؛ نحو: (ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا) وأمَّا قول الأعرابى الذى يخاطب عبدالله بن الزبير[1]:

* يا بن الزُّبير طالما عصيكا *

فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفياً؛ لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك.

الثانى: أن الخبر قد ظهر مرفوعًا فى قول صخر بن جعد:

* فقلت عساها نارُ كأس وعلَّها
تشكى فآتى نحوها فأدعوها *

وهذا ما أيده المبرِّد والفارسى وغيرهما[2].

ومن شواهد التَّقارض قولك: (عساى، عساك، عساه)، ولكن بعض النحاة يرون أن ذلك قليل[3] ولكنه فصيح، ولا يمكن ردُّه؛ فهو عن العرب.

* **ثانيا: إعطاء (لعلَّ) حكم (عسى)**:- وذلك فى اقتران خبر (عسى) بأن، فيأتى خبر (لعلَّ) مقترنًا (بأن)، ومن شواهد ذلك لدى بعضهم قول النبى الكريم: (فلعلَّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض)[4]، فالشاهد هو اقتران الفعل (يكون) بأن وهو فى محل رفع خبر (لعلَّ)[5].

ومن شواهد ذلك قول متمم بن نويرة:

* لعلك يومًا أن تُلِّمَ مُلمَّة عليك من اللائى يدعنك أجدعا *

(١) مغنى اللبيب: ٩١٧، وينظر: الخزانة: ٢/٢٥٧، ٤٤١ (ط بولاق).
(٢) مغنى اللبيب: ٢٠٣، ٩١٧، ٣٧٩. (٣) السابق: ٢٠٣.
(٤) صحيح البخارى (كتاب الأحكام).
(٥) مغنى اللبيب: ٢٠٣ - الأشباه والنظائر: ١/١٧٦.

ولعل التقارض بين (لعل) و(عسى) نعته ابن هشام وغيره بأنه قليل[1]، ويضاف هنا أيضًا أنه إذا وقعت (لعل) و(عسى) فى كلام الله تعالى؛ لا يكون معناها الرجاء، أو الإشفاق؛ لاستحالة ذلك عليه؛ وإنما يكون معناها: التحقيق والقطع حينًا، وحينًا: الرجاء. أو الإشفاق منسوبًا إلى الذى يدور بصدده الكلام لا إلى المولى جلّ شأنه[2].

(١١) التقارض بين (أفعل) التعجب، و(أفعل) التفضيل *

(أفعل) التعجب: فعل ماض ثلاثى يشتمل على المعنى الذى يُراد التعجب منه، وتأتى قبله (ما) الاسمية التى هى مبتدأ وعلامة التعجب ويأتى على صيغة (ما أفعل كذا).

(أفعل) التفضيل: اسم مشتق يدل فى الأغلب على أن شيئين اشتركا في معنى، وزاد أحدهما على الآخر فيه؛ كقولنا: (الشمس أكبر من الأرض)، والمهم هنا هو وقوع التقارض بينهما على النحو التالى:

* **أولا: إعطاء (أفعل) التعجب حكم (أفعل) التفضيل**: وذلك من جواز التصغير على الرغم من أن (أفعل) التعجب القياس لا يجيز تصغيرها، وعن ذلك يقول ابن السرّاج: يصغر نحو: (ما أُميلحه وما أُحيسنه)، فالأصل أن الأفعال لا تصغر، ولكن لما لزمت هذه الأفعال - أفعل التعجب أو التفضيل - موضعًا واحدًا ولم تتصرف ضارعت الأسماء التى لا تزول إلى الفعل وغيره من الأمثلة فصغرت كما تصغر. . .)[3] ولم يحقر من الأفعال شيءٌ، من غير هذا الموضع[4].

ومن شواهد ذلك قول الشاعر:[5].

* يا ما أميلح غُزلانًا شدنَّ لنا

من هؤليائكن الضّال والسمر *

---

(١) مغنى اللبيب: ٢٠٣، ٣٧٩.
(٢) ينظر: النحو الوافى: ١/ ٦٣٦.
(٣) الأصول: ١/ ١٠٠، ينظر: الكتاب ٢/ ١٣٥.
(٤) الأصول لابن السراج: ٣/ ٦٢.
(٥) مغنى اللبيب: ٨٩٤ - الإنصاف: ١/ ٨١ - الخزانة: ١/ ٤٥، هؤلياء: تصغير هؤلاء، الضال، السمر: نوعان من الشجر.

ولم يسمع ذلك إلا فى أحسن وأملح، ذكره الجوهرى، لكن النحويين مع هذا قاسوه، ولم يحك ابن مالك اقتياسه إلا عن ابن كيسان وليس كذلك، قال أبو بكر بن الأنبارى:

(ولا يقال إلا لمن صغر سنُّه)[1].

*** ثانيا: إعطاء (أفعل) التفضيل حكم (أفعل) التعجب:**

وذلك فى أنه لايرفع الظاهر، وذلك لأنَّ الشئ يعطى حكم الشئ لمشابهته لفظًا ومعنى، ولأن (أفعل) فى التعجب تشبه (أفعل) فى التفضيل وزنًا وأصلا وإفادة للمبالغة[2].

(١٢) التقارض بين (اسم الفاعل) و(الصفة المشبهة) *

(اسم الفاعل): اسم مشتق يدل على معنى مجرد حادث وعلى فاعله، وقد فند النحاة والصرفيون طريقة صياغته ومسائله؛ ويجرى اسم الفاعل مجرى فعله فى العمل وفى التعدى واللزوم وذلك بشروط وتفصيلات لا داعى للإطالة فى سردها هنا[3].

(الصفة المشبهة): وهى اسم مشتق يدل على ثبوت صفة لصحابها ثبوتًا عاماً، والصفة المشبة باسم الفاعل هى أسماء يُنعت بها كما ينعت بأسماء الفاعلين وتذكر وتؤنث ويدخلها الألف واللام وتجمع بالواو والنون كاسم الفاعل[4].

ويتمثل التقارض هنا فى صورتين هما:

*** أولا: إعطاء (اسم الفاعل) حكم (الصفة المشبهة)**: وذلك إذا دلَّ اسم الفاعل على الثبوت وقامت قرينة تدل على هذا من غير أن تتغير صيغته وصورته اللفظية الظاهرة، صار صفة مشبهة يجرى عليه كل أحكامها،

---

(١) ينظر: مغنى اللبيب: ٨٩٤. (٢) مغنى اللبيب: ٨٩٤، الإنصاف: ١/ ٨١.

(٣) الكتاب: ١/ ١٩٣ - شرح المفصل: ٣/ ٧٢ - مغنى اللبيب: ٩١٨.

(٤) الأصول لابن السرَّاج: ١/ ١٣٠.

ومنها: أن يكون لازمًا لا ينصب مفعولا به أصيلا، وأن تجوز إضافته إلى فاعله[1].

ومن التقارض لديهم إعطاء (الضارب الرجل)، حكم (الحسن الوجه) فى الجر[2]، حيث جاء اسم الفاعل: (الضارب) مضافًا إلى مفعوله (الرجل)، وهنا يدخل فى باب الصفة المشبهة ويسمى (الرجلُ) حينئذٍ (شبيه بالمفعول) ويقول سيبويه: (من قال: هذا الضارب الرجل) مشبه (بالحسن الوجه): لأنه وصف للاسم كما أن الحسن وصف)[3] ومن شواهد ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، ومنه قولنا: (ربّنا، آمنا بك خالق الأكوان)، وعن ذلك يقول ابن يعيش: (وقد يعاملون اسم الفاعل معاملة الصفة المشبة إذا كان لازمًا غير متعدٍ. .)[4].

* **ثانيًا: إعطاء (الصفة المشبة) حكم (اسم الفاعل)**: وذلك إذا كانت الصفة المشبهة على وزن اسم الفاعل من غير أن يدل لفظها على المعنى الحادث وصاحبه، وإنما يدل بقرينة على أن المعنى ثابت لصاحبه ثبوتًا عامًا، وهذا النوع: قياسى[5].

ومن شواهد ذلك لدى بعض النحاة إعطاء (الحسن الوجه) حكم (الضارب الرجل) فى النصب، وعلى ذلك عملت (الحسن الوجه) عمل اسم الفاعل[6]، ومن ذلك أيضًا قول الشاعر:

* الواهبُ المائة الهجان وعبدها   عُوذًا تُزجِّى خلفها أطفالها *

* وقول الآخر:

* أنا ابنُ التَّارك البكرىِّ بشر   عليه الطيرُ ترقبه وقوفا *

---

(١) الكتاب: ١/ ١٣٤ - شرح المفصل: ٦/ ٦١، وينظر: النحو الوافى: ٣/ ٢٤٢، ٢٥٦.
(٤) مغنى اللبيب: ٩١٨.   (٣) الكتاب: ١/ ١٩٣ - ١٩٥، ٢٠٠.
(٤) شرح المفصل: ٦/ ٨٣.
(٥) مغنى اللبيب: ٩١٨ - الأشباه: ١/ ١٧٦ - النحو الوافى: ٣/ ٢٨٤.
(٦) الأصول لابن السرَّاج: ١/ ١٣٣ - مغنى اللبيت: ٩١٨.

وفيه إضافة (التارك) إلى (البكرى) تشبيهًا (بالحسن الوجه) لأنه مثله فى إضافته إلى الألف واللام[1].

وينقل سيبويه عن أبى الخطاب قائلا: (وزعم أبو الخطاب أنهم يُنشدون هذا البيت للحادث بن ظالم:

* فما قومى بثعلبة بن سعد ولا بفزارة الشُّعرى ركابا *

فالشاهد فيه نصب (الرقابا) بالشَّعرى، على حد قولهم: (الحسن وجهًا)[2].

(١٣) التقارض بين (إنَّ) و(ما) *

من المعروف أن (إنّ) حرف ناسخ يفيد التوكيد وتدخل على الجملة الاسمية؛ فتنصب المبتدأ؛ ويسمى: اسمها، وترفع الخبر؛ ويسمى: خبرها وهذا هو الأصل، وأمًّا (ما) فالمشهور فيها عند الحجازين هو إعمالها عمل (ليس)؛ أى تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر يسمى خبرها أى على النقيض من عمل (إنًّ) ولكن التميميين يهملونها ويمكن إعطاء (إنًّ) معنى (ما) وذلك عند تخفيف (إنَّ) فتصبح (إنْ) فإنها تكون بمعنى (ما) التى بمعنى (ليس) وتستخدم لنفى معنى الخبر فى الزمن الحالى عند الإطلاق ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠] أى: ما الكافرون إلا فى غرور[3]، ومن ذلك قول الشاعر:

* إنْ المرءُ ميْتًا بانقضاء حياته ولكن بأن يُبغى عليه فيُخذلا *

ومنه قول الآخر:

* إنْ هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين *

فكان (إنْ) بمعنى (ما) وعملت عملها..

---

(١) الكتاب: ١/ ١٩٣ - شرح المفصل ٣/ ٧٢، ٧٤ - الأشباه: ١/ ١٧٦.
(٢) الكتاب: ١/ ٢٠٠.
(٣) الكتاب: ٣/ ١٥٢ - الأشباه: ١/ ١٧٥

(١٤) التقارض بين الفاعل والمفعول *

(الفاعل): هو ما وقع منه الفعل، أو اتصف به، وحكمه الرفع أو فى محل رفع وله أحكامه المشهورة فى كتب النحو.

(المفعول): هو ما وقع عليه فعل الفاعل. وحكمه الإعرابى: النصب، أو فى محل نصب، والأصل أن يسبق الفاعل ثم يليه المفعول وقد يحدث تغيير كالتقديم أو التأخير أو الحذف... إلخ ولا داعى للإطالة..

وما يهمنا هنا هو وقوع التقارض بين الفاعل والمفعول ومن ذلك إعطاء الفاعل إعراب المفعول[1]، نحو قولهم: (خرق الثوبُ المسمار!، كسر الزجاجُ الحجرَ...)

ولكن يمكن رد ذلك بقولنا: المعنى فرع الإعراب، ومن شواهد هذه الظَّاهرة هنا أيضًا قول الأخطل:

* مثلُ القنافذ هدَّاجون قد بلغت

نجران أو بلغتْ سواءاتهم هَجَرُ *

(فنجران)، (هجر) مفعولان ، سوءاتهم (فاعل).

وسن ذلك أيضا قول الشاعر:

قد سالم الحيَّات منه القدما *

وذلك فى رواية مَنْ ينصب (الحيات)، والقدما: (فاعل) ولكن قيل: (القدما) تثنية حذفت نونه للضرورة.

وبعد فقد فرغنا من سرد أبواب التقارض وشواهده - على حد علمى - وقمنا بتحليل الشواهد، وتفنيد آراء بعض العلماء حولها،راجين التوفيق والسداد بإذنه تعالى، والآن نعرض لعلاقة ظاهرة التقارض بأصول النحو العربى.

---

(١) مغنى اللبيب: ٩١٧.

التقارض وأصول النحو

* توطئة:

أصول النحو: هى مبادئ وتطبيقات قديمة قِدم علم النحو، وكى تنال أىُّ ظاهرة لغوية، أو نحوية صفةً شرعية فلا بد لها من أن ترتبط بأصول النحو العربى؛ معظمها إن لم يكن كلها، وكى نوضح هذه العلاقة ومدى شرعية ظاهرة التقارض والتى عدَّها ابن هشام من مُلَح الكلام عند العرب[1]، من أجل ذلك يجب أن نتعرف بصورة موجزة على أصول النحو العربى وهى[2]: السماع، والقياس، والاستحسان، والإجماع، واستصحاب الحال.

وهذه الأصول درسها العلماء مرتبةً حسب قوتها ودرجة تأثيرها وفاعليتها، وفى السطور القادمة نعرض لعلاقة ظاهرة التقارض ببعض هذه الأصول، ومن ذلك ما يلى تفصيله:

*** أولاً: التقارض والسماع:**

- السماع: هو الكلام العربى الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، وهذا يعنى أن السماع يشمل كلَّ ما ثبت عن العرب من كلامِ مَنْ يُوثق بفصاحتهم؛ فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه الكريم، وكلام العرب قبل بعثته ﷺ، وفى زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين؛ نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافر . .)[3].

والسماع كما مر من الأصول الرئيسة للنحو العربى، وهو مقدَّمٌ على ما عداه من الأصول، وأمَّا المدقق فى الشواهد التى تعرَّضنا لها فيما سبق عن ظاهرة التقارض فإنها متنوعة بين قرآن كريم، وحديث نبوى شريف،

---

(١) مغنى اللبيب: ٩١٦.

(٢) ينظر: لمع الأدلة لابن الأنبارى، الاقتراح للسيوطى.

(٣) لمع الأدلة: ١٥ - الإغراب: ٤٥ - الاقتراح: ١٧.

وشعر، ونثر... فمن نماذج شواهد القرآن الكريم فى إعمال (إلا) عمل (غير) قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، (فإلاَّ) في هذه الآية بمعنى (غير) - كما مرَّ - فى رأى جمهور العلماء. ومن شواهد الحديث مثلاً قول الرسول الكريم فى إعطاء (إنْ) الشرطية حكم (لو) حيث يقول: (فإلا تراه فإنَّه يراك)[1].

ومن شواهد الشعر الكثير-كما مر- ومن ذلك ما ورد حول إعطاء (لن) حكم (لم) فى الجزم كما فى قول الأعرابى الذى يمدح الحسين بقوله:

* لنْ يخبِ الآن مِن رجائك مَنْ

حرَّك من دون بابك الحلقه *

وعليه فكثير من الشواهد إن لم يكن كلها ورد بها السماع، ومعظمها كما مر لا يمكن ردُّها أو تجاهلها، والقليل منها فقط هو الذى أمكن تخريجها على غير ظاهرة التقارض وبهذا تكون ظاهرة التقارض قد نالت شرعيتها من تحصنها بشواهد فصيحة مسموعة عن العرب، أو فى القرآن الكريم والحديث النبوى الشريف.

* ثانيًا: التقارض والقياس:

القياس: هو (تقدير الفرع بحكم الأصل) وقيل: (هو حمل فرع على أصل بعلة جامعة)، وهو أيضًا: (إجراء حكم الأصل على الفرع) وهو (إلحاق الفرع بالأصل لعلة)[2].

وهو - كما مر - **الأصل الثانى** من الأصول المعتمدة فى النحو العربى؛ فالنحو كله قياس عندهم، ومن ينكر القياس فإنه ينكر النحو فى نظرهم[3]، وقد استخدم النحاة القياس واعتمدوا عليه منذ نشأة علم النحو؛ ولكن عملية القياس يقوم بها أولئك الذين كرَّسوا حياتهم لخدمة

---

(١) صحيح مسلم (كتاب الإيمان). (٢) لمع الأدلة: ٩٣، الاقتراح: ٤٥.

(٣) ينظر: الخصائص: ٨٨/٢ - إنباه الرواه: ٢٦٧/٢ - من أسرار اللغة: ٨.

العربية، أمَّا أصحاب اللغة الذين يُحتج بكلامهم فلا يكادون يلجأون إلى القياس فى حياتهم..)[1].

والمدقق النظر فى الشواهد السابقة وعلاقتها بالسماع، وكذلك رأى جمهور النحاة باقتصار هذه الشواهد - وبالتالى ظاهرة التقارض - على السماع دون القياس، والدليل على ذلك ما ذكره بعض النحاة ومن ذلك قول ابن هشام - مثلاً - عقب كلامه عن (لم) و(لن) حيث يقول: (الجزم «بلن» والنصب «بلم» خارجٌ عن القياس واستعمال الفصحاء)[2] وعن مجىء (أنْ) مصدرية تشبهًا (بما) المصدرية وذلك كما ورد فى قول الشاعر:

* إذا كان أمرُ الناس عند عجوزهم

فلا بد أن يلقون كل يباب *

فيرى ابن يعيش نقلاً عن أبى على الفارسى: (إن ذلك من الشاذ فى القياس والاستعمال جميعًا)[3]. ولكن هذا الأمر ليس على إطلاقه؛ فمن شواهد ظاهرة التقارض ما يصلح القياس عليه وعدم قصره على السماع ومن ذلك ما ذكره ابن جنى عن إعمال (ما) عمل (ليس) حيث يقول: «اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين فى ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين فى إعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضربًا من القياس يُؤخذ به؛ ويُخلد إلى مثله، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها...»[4]، فهذا حكم اللغتين إذا كانتا فى الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين، أو كالمتراسلتين.

وعلى ذلك فظاهرة التقارض يُقاس على بعض شواهدها ومعظمها مقصور على السماع وهى من مُلح الكلام عند العرب كما يرى ابن هشام والسيوطى وغيرهما.

---

(١) نزهة الألبا: ٢٢ - طبقات النحويين للزبيدى: ٢٥.

(٢) مغنى اللبيب: ١٢٥. (٣) شرح المفصل: ٧/ ٩.

(٤) الخصائص: ٢/ ١٠، وينظر: الأصول لابن السرّاج: ٢/ ٢١٠.

* ثالثًا: التقارض والإجماع:

الإجماع: هو الأصل الثالث من أصول النحو العربى، ويقصد به: الاتفاق، وله فى عرف الدرس النحو نوعان هما:

أولهما: إجماع العرب: وهو أن تُجمع العرب على أمر وتنطق به، وعن هذا النوع من الإجماع يقول السيوطى: (إجماع العرب أيضًا: حجة، ولكن أنَّى لنا بالوقوف عليه، ومن صوره أن يتكلم العربى بشىء، ويَبلغهم فيسكتون عليه)[1].

ومن هذا النوع على سبيل المثال إعمال (ما) عمل (ليس) عند الحجازيين، وكذلك إعمال (لا) عمل (إن)، وغير ذلك مما درسناه سوياً.

ثانيهما: إجماع نحاة البلدين: وهم نحاة البصرة والكوفة، وهو أيضًا حجة إذا لم يخالف السماع، ومن شواهده فى ظاهرة التقارض إجماع النحاة على أن (إلا) بمعنى (غير) فى قوله تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾ [الأنبياء: ٢٢].

وبعد: فلا يخفى على القارئ عدم موافقة كثير من شواهد هذه الظاهرة للإجماع بنوعيه، أو أحدهما، وتفرد قبيلة بشىء منه دون غيرها، أو موافقة عالم للتقارض بين شيئين دون غيره، ومن الحق القول بقلة الإجماع حول ظاهرة التقارض وعليه فمن أصول النحاة هو أن (القليل لا يُعتد به)[2].

* رابعًا: التقارض والاستحسان:

الاستحسان: من أصول النحو العربى وهو عند النحاة والأصوليين: (ترك قياس الأصول لدليل)[3]، والاستحسان نوعان هما:

* **أولهما: استحسان العرب**: وهو كل ما استحسنته العرب ونطقت به وأدى الفائدة من النطق به، أو الكتابة على منواله، وهذا النوع يُعتد به فى أصول النحو، وعنه يقول ابن الأثير: (ينبغى أن تعلم أن الذى نستحسنه

---

(١) الاقتراح: ٨٩ - ٩٠.
(٢) الإنصاف: ٦٦٦ مسألة (٩٤).
(٣) لمع الأدلة: ٣٣، الاقتراح: ٩١.

نحن فى زماننا هذا هو الذى كان عند العرب مستحسنًا، والذى نستقبحه هو الذى كان عندهم مستقبحًا[1].

ويلجأ العرب إلى الاستحسان لأسباب شتى منها: استحسان المشاكلة، أو المناسبة اللفظية، أو الجوار، أو نحو ذلك[2]، وعن ذلك يقول سيبويه: (واستحسِن من هذا ما استحسن العربُ، وأجِزه كما أجازته)[3].

وثمة شواهد كثيرة مما تم دراستها فى هذه الظاهرة قائمة على هذا النوع من الاستحسان؛ وذلك لأن العرب كما يرى ابن جنى: (يستعملون من الكلام ما غيره أثبت فى نفوسهم منه؛ سعةً فى التفسح، وإرخاءً للتنفس، وشحاً على ما جَشموه فتواضعوه أن يتكارهوه، فيلغوه ويطرحوه، فاعرف ذلك مذهبًا لهم)[4].

* **ثانيهما: استحسان النحاة:** هو ما وافق عليه النحاة واستحسنوه ولكن هذا النوع ليس فى قوة الاحتجاج باستحسان العرب؛ لأن ما يستحسنه نحوى قد يستقبحه آخر.

* * *

وبعد فقد عرضنا لمعظم أصول النحو العربى بصورة موجزة وعلاقتها بظاهرة التقارض، وعليه فقد لاحظنا كما مر أن شواهد هذه الظاهرة كلها من السماع العربى بأنواعه وروافده المختلفة: قرآنًا وشعرًا ونثرًا.. إلخ.

وعرفنا أن العديد من هذه الشواهد مقصور على السماع وبعضها جاز القياس عليه، كما عرفنا أن العرب قد أجمعت على بعض مظاهر هذه الظاهرة وصورها فى حين تحقق إجماع النحاة العرب على بعضها أيضا.

وسقنا على كل ذلك الأمثلة اعتمادًا على ما تقدم وختمنا بعلاقة التقارض بالاستحسان وعرفنا أنه من المهم استحسان ما استحسنته العرب، وعليه فقد نالت ظاهرة التقارض شرعيتها فى الدرس النحوى واللغة العربية على حد علمى وزعمى. والله أعلى وأعلم.

---

(١) المثل السائر: ١/ ١٧١.

(٢) الأصول لتمام حسان: ٢٠٤

(٣) الكتاب: ٢/ ٦٩.

(٤) الخصائص: ٣/ ٣٣١.

الخاتمة

الحمد لله وكفى - والصلاة والسلام على نبيه الذى اصطفى.. وعلى مَنْ سار على نهجه واقتفى.. أمّا بعد:

فأحسب أننا قد عشنا فى الصفحات السابقة مع ظاهرة لغوية عربية كان لها أثرها وتواجدها فى الدرس النحوى، وقد تعرفنا عليها: تعريفًا وتنظيرًا، لغةً واصطلاحًا، وتتبعنا ظهور المصطلح وتطوره فى الدرس النحوى، ثم وضحنا مدى ارتباط هذا المصطلح بغيره من المصطلحات والظواهر اللغوية والنحوية الأخرى، ثم حاولنا التعرف على أسباب حدوث هذه الظاهرة، وكى تزداد معرفتنا وإلمامنا بهذه الظاهرة قمنا بدراسة معظم الشواهد إن لم يكن كلها حول هذه الظاهرة، وحاولنا جاهدين تحليلها وتفنيد الآراء حولها، ثم ختمنا هذه الرحلة العلمية والدراسة النحوية بمعرفة علاقة ظاهرة التقارض بأصول النحو العربى، وأحسب أنّنى قد حقّقت كثيرًا من الأهداف المعلنة فى صدر الكتاب ومن أهم نتائج هذه الدراسة ما يلى:

- **أولا:** قدَّم الكتاب صورة موجزة ومتوازنة حول هذه الظاهرة لخدمة الدرس النحوى والقارئ العربى حول بعض سمات لغته ومميزاتها.

- **ثانيًا:** تتبع الكتاب تعريف المصطلح وظهوره وتطوره فى الدرس النحوى.

- **ثالثا:** حاول البحث رصد علاقة التقارض بمصطلحى: التضمين والحمل على المعنى.

- **رابعا:** بحث الكتاب عن أسباب هذه الظاهرة وقدَّم معظمها للقارئ والباحث العربى.

- **خامسًا:** تتبع البحث الشواهد حول هذه الظاهرة ورصدها رصدًا أمينًا؛ ليعرف حجم هذه الظاهرة فى درسنا اللغوى والنحوى.

- سادسًا: قام الكتاب بتحليل الشواهد وآراء النحاة حولها مقدِّمًا رأيًا قد يُحسب له أو عليه، والله المستعان وحسبى أنَّنى اجتهدت.

- سابعًا: دللت على أن هذه الظاهرة؛ بعض شواهدها يقتصر على السماع، والبعض الآخر جاز القياس عليه.

- ثامنًا: أثبت الكتاب أن دراسة هذه الظاهرة ليست عبثًا أو إضاعة للوقت، بل عرفنا حقيقة مراد ابن هشام - رحمه الله - من قوله: (التقارض من مُلح الكلام عندهم).

وبعدُ.. فالله أسأل أن يكون كتابى هذا (ظاهرة التقارض فى الدرس النحوى) لبنة بناء فى المكتبة العربية لا معول هدم فى الدراسات النحوية، وأن يكون جهدًا فى خدمة لغتنا المقدسة؛ لغة القرآن الكريم، وإظهارًا لبعض سماتها ومميزاتها، وأقدم جهدى المتواضع بين يدى القارئ والباحث العربى؛ فما كان فى هذا الكتاب من آراء سديدة وتوفيق فذلك فضلٌ من الله، وما شابه من تقصير فهو من عند نفسى، والله أسأل أن ينفع بهذا الكتاب مَنْ شاء إنه على كل شيءٍ قدير، وبالإجابة جدير فهو نعم المولى ونعم النصير.. والله الموفق.

د. عبدالله أحمد جاد الكريم حسن

جازان - المملكة العربية السعودية

فهرس المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: المطبوعات:

١ - إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر للبنا الدمياطى تح: على محمد الضبّاع - ط دار الندوة - بيروت.

٢ - أخبار النحويين للسيرافى، تح: محمد إبراهيم البنا - دار الاعتصام - القاهرة سنة ١٩٨٦م.

٣ - أدب الكاتب لابن قتيبة، تح: محمد محيى الدين - بيروت.

٤ - إزالة الإلباس عن كلام ربّ الناس: لأحمد سعد الخطيب-ط مطبعة الأمانة - القاهرة سنة ١٩٩٦م.

٥ -أساس البلاغة للزمخشرى،تح: عبدالرحيم محمود-بيروت١٩٨٥م.

٦ - أسرار العربية لأبى البركات الأنبارى، تح: محمد بهجة البيطار - ط المجمع العلمى بدمشق.

٧ - الأشباه والنظائر للسيوطى، تح: فايز ترحينى - ط. دار الكتاب العربى - بيروت ١٩٩٣م.

٨ - الأصول لابن السراج، تح: عبدالحسين الفتلى - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٩م.

٩ - الأصول لتمام حسان- ط الهيئة العامة المصرية للكتاب - القاهرة ١٩٨٢م.

١٠ - الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة لابن الأنبارى، تح: سعيد الأفغانى - ط. الجامعة السورية سنة ١٩٥٦م.

١١ - الاقتراح للسيوطى - ط - دار المعارف النظامية - حيدر أباد.

١٢ - الأمالى الشجرية، تح: الطناحى - ط الخانجى - القاهرة.

١٣ - الإنصاف لابن الأنبارى، تح: محمد محيى الدين - ط: المكتبة العصرية - بيروت سنة ١٩٨٧م.

١٤ - البحث اللغوى عند العرب، لأحمد مختار عمر - ط٦ - عالم

الكتب - القاهرة سنة ١٩٨٨م.
١٥ - البرهان للزركشى، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم - ط - دار إحياء الكتب - القاهرة سنة ١٩٧٢م.
١٦ - التبيان للعكبرى - ط التوفيقية - القاهرة.
١٧ - تفسير البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى - ط٢ - دار الفكر - بيروت ١٤٠٣هـ.
١٨ - تفسير القرطبى - ط دار إحياء التراث العربى - بيروت ١٩٦٥م.
١٩ - تفسير الكشاف للزمخشرى- ط دار المعرفة - بيروت.
٢٠ - التوهم عند النحاة د. عبدالله أحمد جاد الكريم - ط مكتبة الآداب - القاهرة سنة ٢٠٠١م.
٢١ - خزانة الأدب للبغدادى، تح: عبد السلام هارون - ط الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة.
٢٢ - الخصائص لابن جنى، تح: محمد على النجار - ط دار الكتب المصرية - القاهرة سنة ١٩٥٢.
٢٣ - الدر المصون للسمين الحلبى - ط دار الكتب العلمية - بيروت.
٢٤ - الرد على النحاة لابن مضاء الأندلسى، تح: شوقى ضيف - ط دار المعارف - القاهرة.
٢٥ - شرح الأشمونى (الصبَّان) - ط عيسى الحلبى - القاهرة.
٢٦ - شرح الكافية للرضى - ط دار الكتب العلمية - بيروت.
٢٧ - شرح المفصل لابن يعيش - ط مكتبة المتنبى.
٢٨ - الصاحبى لابن فارس، تح: السيد صقر - ط الحلبى - القاهرة سنة ١٩٧٧م.
٢٩ - صحيح البخارى، تقديم: أحمد شاكر - ط دار الجيل- بيروت.
٣٠ - صحيح مسلم بشرح النووى - القاهرة سنة ١٩٨٧.
٣١ - الضرورة الشعرية لمحمد حماسة عبد اللطيف- طدار العلوم- القاهرة.
٣٢ - طبقات النحويين للزبيدى، تح: محمد أبو الفضل - دار المعارف - القاهرة سنة ١٩٨٤م.
٣٣ - قصة الحضارة - ول ديورانت ترجمة: محمد بدران - ط الإدارة

الثقافية بجامعة الدول العربية - القاهرة.
٣٤ - الكامل للمبرد - ط نهضة مصر - القاهرة سنة ١٩٨١م.
٣٥ - الكتاب لسيبويه، تح: عبدالسلام هارون - ط: دار الجيل- بيروت.
٣٦ - كشف الخفاء للعجلونى - نشر فك - القدس ١٣٥٢ هـ.
٣٧ - لسان العرب لابن منظور - دار المعارف - القاهرة.
٣٨ - اللهجات العربية فى التراث لأحمد علم الدين الجندى -ط: الدار العربية للكتاب - القاهرة سنة ١٩٨٣م.
٣٩ - المثل السائر لابن الأثير - ط نهضة مصر - القاهرة.
٤٠ - مجالس ثعلب، تح: عبدالسلام هارون - دار المعارف - القاهرة ١٣٦٩هـ.
٤١ - المحتسب لابن جنى، تح: على النجدى وآخرين ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة سنة ١٩٨٦م.
٤٢ - المزهر للسيوطى، تح: محمد أبو الفضل والبجاوى -ط الحلبى- القاهرة ١٣٦١هـ.
٤٣ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لفؤاد عبدالباقى - ط. دار الحديث - القاهرة.
٤٤ - المعجم الوسيط - ط ٣ - مجمع اللغة العربية - القاهرة.
٤٥ - مغنى اللبيب لابن هشام، تح: سعيد الأفغانى وآخرون - ط٥ - دار الفكر - بيروت سنة ١٩٧٩م.
٤٦ - المقتضب للمبرد، تح: عضيمة - ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة سنة ١٣٩٩هـ.
٤٧ - المقدمة لابن خلدون، تح: على وافى - ط الشعب - القاهرة سنة ١٩٦٢م.
٤٨ - من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس - ط٢ - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة.
٤٩ - النحو الوافى لعباس حسن - ط دار المعارف - القاهرة.
٥٠ - نزهة الألبا لابن الأنبارى، تح: السامرائى -نشر مكتبة الأندلسى- بغداد سنة ١٩٧٠.
٥١ - همع الهوامع للسيوطى، تح: النعسانى-ط١- إيران سنة ١٩٥٠م.

فهرس المحتوى

رقم الإيـــداع : ٧٣٨٢ لـــــسنة ٢٠٠٢
الترقيم الدولي:T.S.B.N:977-241-419-8



نبذة عن المؤلف

دكتور/ عبد الله أحمد جاد الكريم حسن

- من مواليد قرية (النَّمسا)، محافظة (قنا)، مصر وذلك فى ٥/ ٥/ ١٩٧٢م.
- حصل على ليسانس اللغة العربية وآدابها والشريعة الإسلامية وعلومها من كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عام ١٩٩٥م/ ١٤١٦هـ.
- حصل على السنة التمهيدية للماجستير فى مادة النحو والصرف والعروض من كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عام ١٩٩٦م/ ١٤١٧هـ.
- حصل على الماجستير فى اللغة العربية مادة (النحو والصرف والعروض) من كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عام ١٩٩٨م/ ١٤١٨هـ.
- حصل على درجة الدكتوراه بتقدير (ممتاز) مع مرتبة الشرف الأولى فى اللغة العربية، مادة (النحو والصرف والعروض)، من كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٠م/ ١٤٢١هـ.

من مؤلفاته:

١- التوهم عند النحاة.......... (مكتبة الآداب) ٢٠٠١.

٢- القضايا النحوية والصرفية فى المثل السائر لابن الأثير (رسالة دكتور

٣- النحو العربى عماد اللغة والدين..... (مكتبة الآداب) ٢٠٠١.

٤- الوجيز فى النحو............ (مكتبة الآداب) ٢٠٠٢.

٥- الاستغناء بين العرب والنحاة........ (مكتبة الآداب) ٢٠٠٢.

